مدخل:

منذ أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، تبنت مبادئ ستة، دعا أحدها للقضاء على الاستعمار وأعوانه، كما عملت بقوة على نشر مبادئ القومية العربية، لذا رأينا دورًا مصريًا واضحا منطلقا من هذه المبادئ في البلدان العربية القريبة جغرافيا من مصر، وهو ما أثار زخما أدبيا كبيرا في جميع المجالات البحثية التي تتصل بهذا المجال ووجدنا في المكتبتين العربية والأجنبية كثير ا من الكتابات التي تتناول الدور المصري في محاربة الاستعمار في الدول العربية ومساعدتها على التحرر منه، بل وتخطي الدور المصري إلي دول أفريقية وأسيوية وبلدانا في أمريكا الجنوبية غير عربية، إلا أن موريتانيا كبلد عربي يقع في أقصي نقطة في الجانب الغربي من العالم العربي على المحيط الأطلنطي، لم تحظ باهتمام كبير ولم نجد كتابات عربية أو أجنبية – اعتمدت على مصادر أصيلة – تتناول السياسات المصرية نحو موريتانيا في فترة المد القومي العربي، خلال مرحلة كفاحها لنيل استقلالها وبناء مؤسسات ما بعد الاستقلال، بما يوضح جميع أوجه هذه السياسات ويعطي صورة أقرب للواقع الذي تم في تلك الفترة، وهو ما يمكن أن يلقي بظلال من الشك حول سياسات ومبادئ مصر التي مارستها في فترة المد القومي العربي، لذا عمدت هذه الدراسة إلي تناول العلاقات المصرية – الموريتانية ١٩٥٢ – ١٩٧٠، وإلقاء الضوء على الوثائق المصرية التي تؤرخ لها لتكون مصدرا مهما للباحثين، ولتفتح آفاقا جديدة للبحث العلمي.

وفي هذه الدراسة سنحاول تقديم صورة أقرب إلي الواقع عن السياسة المصرية تجاه موريتانيا خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠، فلم تكن موريتانيا إقليما يسهل التعامل معه وهو تحت الاستعمار الفرنسي، فعلاقاته المتشابكة مع المغرب وإقليم الصحراء الغربية الذي تحتله أسبانيا، والعلاقات الموريتانية الجزائرية نقاط متشابكة ومعقدة في ظل علاقات عربية – عربية أكثر تعقيدا وأكثر تغيرا، فضلا عن التوازن الدولي وتضارب المصالح في ظل اشتداد الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وهذه الدراسة معنية أيضا بتقديم مصادر لكتابة تاريخ العلاقات المصرية الموريتانية لذا فسوف نعرض للوثائق المصرية التي تتناول هذه العلاقات كي تكون جزءا من تقديم دراسات جادة عن تاريخ موريتانيا والمغرب العربي بصفة عامة، كما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة لعل أهمها " كيف أدارت مصر سياستها مع موريتانيا في ظل تشابك وتقاطع كثير من مبادئها مع علاقاتها بالكثير من الدول المرتبطة مصالحها بموريتانيا ؟"، لذا فإن هذه الدراسة سوف تتمحور حول الموضوعات التالية:

- وثائق العلاقات المصرية – الموريتانية ١٩٥٢ – ١٩٧٠.
- مصر وإشكالية استقلال أم انضمام موريتانيا للمغرب
- مصر والخلاف بين موريتانيا والمغرب حول الصحراء "الأسبانية" الغربية.
- العلاقات الثنائية: خصوصية التعاون المصري – الموريتاني.

وثائق العلاقات المصرية – الموريتانية ١٩٥٢ – ١٩٧٠:

تتنوع الوثائق المصرية التي تتعلق بالعلاقات المصرية – الموريتانية، ما بين وثائق المؤسسات الدبلوماسية مثل وثائق وزارة الخارجية المصرية، أو وثائق تتصل بمجلس الوزراء أو وثائق تتعلق بالاقتصاد مثل وثائق وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزارة الصناعة، أو وثائق تعني بالإنشاء والتعمير مثل وثائق وزارة الإسكان والمرافق، أو وثائق تتصل بالتعليم مثل وثائق إدارة البعثات بوزارة التعليم العالي.

وثائق مجلس الوزراء المصري:

عندما عمد محمد علي إلي بناء دولة حديثة تعتمد على وجود إدارة حكومية قادرة على تحقيق رؤيته، أنشأسبعة دواوين (الديوان الخديو– ديوان الإيرادات – ديوان الجهادية– ديوان البحر– ديوان المدارس – ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة الخارجية – ديوان الفوريقات) وجعلهم يخضعون لرئاسته مباشرة، وسرعان ما تغيرت مسميات الدواوين في عهد إسماعيل عام ١٨٧٨إلي نظارات، واختلف قليلا مجال حركتها واختصاصاتها وأصبح لكل منها ناظر يرأسهم "رئيس مجلس النظار"، وكانت في البداية سبع نظارات (الخارجية – المالية – الجهادية والبحرية – المعارف – الأوقاف – الداخلية – الحقانية والأوقاف)، وعندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ تغير مسمي "النظارات" إلى "الوزارات"، وكان عدد النظارات أو الوزارات يزداد طبقا لحاجة الجهاز الحكومي وطموحات حكام مصر لتحديثه، أو طبقا رغبات حزبية ارتبطت بمن يتولي رئاسة النظارات أو الوزارات، ولا شك في أن التدخل الأجنبي، وحكام مصر والأحزاب كان دورهم كبيرا في مسيرة تطور مجلس الوزراء[1]، وبعد ثورة ٢٣يوليو صار مجلس الوزراء أكثر استقلالية وبعدا عن أية تدخلات سوي ممن يجلس على كرسي الحكم في مصر.

وتحتفظ دار الوثائق القومية المصرية بمجموعة كبيرة من أوراق هذه المؤسسة طبقا لتطورها؛ فهناك أوراق الدواوين، والنظارات، والوزارات المختلفة طبقا لتطورها التاريخي، أما أوراق رئاسة مجلس النظار والوزراء فهي محفوظة في مجموعتين داخل الدار؛ الأولي: تحت اسم "مجلس النظار والوزراء" وتبدأ وثائقها من منتصف القرن التاسع عشر إلي ما بعد منتصف القرن العشرين، وما قبل ذلك أو بعده بقليل، وعدد ملفاته تزيد عن أربعين ألف ملف، بها مئات

الآلآف من الوثائق، والمجموعة الثانية: تأتي تحت اسم مجلس الوزراء ووثائقها تبدأ منذ تغير التسمية من مجلس النظار إلي الوزراء وتصل إلي أواخر القرن العشرين، وتزيد ملفات هذه المجموعة عن ستين ألف ملف بها مئات آلآف من الوثائق، والمجموعتين تعبر عن نشاط مؤسسة واحدة رغم اختلاف اسمها على مدار التاريخ، ويبدو أن هذا التقسيم ارتبط بفترات نقل هذه الوثائق من جهاتها الأصلية إلي دار الوثائق القومية، واطلع عليها الباحثين بهذه المسميات.

وتتمحور الموضوعات التي تتصل بموضوع البحث في المجموعتين حول العلاقات السياسية والاتفاقيات الموقعة بين البلدين والقرارات التي كانت تصدر من رئيس مجلس الوزراء لإعارة متخصصين مصريين في مجالات الصحة والنقل والتعليم والهندسة، والموافقة على السفر في مهمات عمل أو إهداء مصنوعات مصرية وكل ما كانت ترسله الوزارات المختلفة إلي رئيس الوزراء بخصوص مجالات التعاون بين مصر وموريتانيا[٢].

وثائق وزارة الإسكان:

أنشئت وزارة الإسكان في أغسطس عام ١٩٦١ بالقرار الجمهوري رقم ١٣٥٦ في آخر تشكيل حكومي في عهد الوحدة بين مصر وسوريا، وتولاها طعمة العودة الله، وكانت تسمي وزارة الإسكان والمرافق، وفي ١٨ أكتوبر ١٩٦١، عندما شكل جمال عبد الناصر الحكومة بعد انفصال سوريا كان مسمي الوزارة " وزارة الإدارة المحلية والإسكان والمرافق"، وفي ٢٩سبتمبر ١٩٦٢ خلال ترأس على صبري للحكومة أصبح اسمها وزارة الإسكان والمرافق واستمرت بهذا المسمي إلي أن أضيفت لها السياحة في ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ في حكومة محمد صدقي سليمان وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٦٦ انفصلت السياحة وبقي اسمها "وزارة الإسكان والمرافق" حتى نهاية فترة الدراسة ١٩٧٠[٣]،وتحتفظ دار الوثائق القومية بمجموعة من الوثائق المهمة التي تتناول نشاط هذه الوزارة، وهي محفوظة في نحو ستة آلاف ملف ومن خلال مراجعتها وضح أنها لا تتناول جميع مجالات عمل الوزارة والهيئات التابعة لها، وهذه الوثائق قليلة إذا ما قورنت بمجال نشاط الوزارة ويرجع تاريخ بعض هذه الوثائق إلي النصف الأول من القرن العشرين وتمتد حتى تصل إلي نهايته، ولعل أهم ما يتصل بموضوع البحث؛ الأوراق التي تتناول زيارات الوفود المصرية إلي دول غرب أفريقيا وبخاصة مالي وداهومي وسيراليون وموريتانيا خلال عام ١٩٦٥ وقد كان يطلق على الوفود المصرية اسم الوفود العربية نسبة إلي الجمهورية العربية المتحدة، وترجع أهمية أوراق هذا الملف أنها تناولت البدايات الأولى للتعاون مع موريتانيا في مشروعات تتعلق بالطرق والإنشاءات، رغم أن معظم الأوراق كانت تتناولا لتعاون مع جمهورية مالي، حيث كانت الأسبق في تنفيذ مشروعات مشتركة مع مصر.[٤]

وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية:

ظهرت وزارة الاقتصاد لأول مرة في تشكيل الحكومة المصرية، كجزء من وزارة المالية في يناير ١٩٥٢ باسم "وزارة المالية والاقتصاد" في وزارة على ماهر الثالثة، وظلت مقترنة بوزارة المالية بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، وفي أول وزارة تم تشكيلها بعد الوحدة بين مصر وسوريا في ٦ مارس ١٩٥٨، تم دمج الاقتصاد والتجارة في وزارة واحدة، وفي ١٥ مارس ١٩٥٨ صدر قرار جمهوري بتنظيمها، وفي ١ اكتوبر ١٩٥٨ تم تعديل القرار بإدخال مصالح أخرى إليها، ثم أجري على اختصاصاتها تعديلا جديدا في ٨ أبريل ١٩٦١، وعنما تم تشكيل الحكومة المركزية في ٧ أكتوبر ١٩٥٨ صار اسمها "وزارة الاقتصاد" فقط، وفي ١٦ أغسطس ١٩٦١ ضمت الاقتصاد إلي الخزانة، وفي ١٨ أكتوبر ١٩٦١ انفصلت الاقتصاد وأصبحت وزارة مستقلة، وفي ٢٥ مارس ١٩٦٤ أصبح اسمها "وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية"، وظلت بهذا المسمي حتى انتهاء فترة الدراسة[٥] ويرجع تاريخ وثائق هذه الوزارة إلي منتصف القرن العشرين وتستمر حتى أواخره وهي محفوظة بدار الوثائق القومية في أكثر من ثلاثة آلاف ملف، وتتناول العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية، لمصر مع دول العالم المختلفة في ما يقرب من خمسين عاما، وطبقا لاختصاصات الوزارة والهيئات التابعة لها فإن هذه الملفات قليلة بالنسبة لنشاط الوزارة ولاشك أن كثير من الملفات لم تصل إلي دار الوثائق القومية.

وقد تناولت وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية العلاقات المصرية – الموريتانية في الجوانب الاقتصادية، وكان هناك اهتمام كبير ممن تولوا مسئولية هذه الوزارة بتنمية هذه العلاقات مع دول أفريقيا ومنها موريتانيا، كما كان لشركة النصر للتصدير والاستيراد دور في تطوير العلاقات الاقتصادية مع موريتانيا، وكانت الشركة تعد تقارير دورية عن نشاطها في أفريقيا استفادت منها الدراسة بشكل كبير.[٦]

وثائق وزارة الخارجية المصرية:

من أقدم الوزارات في تاريخ مصر الحديث، عرفت في عهد محمد على عام ١٨١٨ م باسم "وزارة التجارة والأمور الإفرنكية"، وعندما تشكلت أول نظارة في مصر عام ١٨٧٨ م تحول الديوان إلي نظارة الخارجية، وخفت دورها في عهد الاحتلال فقد كان يمارس دور الاتصالات الخارجية لمصر ثم ألغيت عندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ م ومارس مهامها المندوب السامي البريطاني في مصر، وبعد إلغاء الحماية البريطانية في ٢٨فبراير ١٩٢٢ م عادت في حكومة عبد الخالق ثروت في ١ مارس ١٩٢٢ م وظلت محتفظة باسمها دون تغيير خلال فترة البحث[٧]، وتعد أوراق وزارة الخارجية المصرية من أهم ما تقتنيه دار الوثائق المصرية، وهي محفوظة فيما يقرب

من ستة وعشرين ألف ملف بها مئات الآلاف من الوثائق تتناول الفترة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وسبعينيات القرن العشرين، وقد اعتمدت الدراسة على ستة عشر ملفا، بها عشرات الوثائق التي تتناول موضوع البحث، وهي تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد الملفات وعدد الوثائق التي تم استخدامها(٨)، وتدور أغلبها حول السياسة المصرية تجاه موريتانيا وأثر هذه السياسة في العلاقات مع جوارها الجغرافي وبخاصة المغرب وعلاقات مصر مع أسبانيا وفرنسا، ومدي اتساق هذه السياسة مع التوجهات المصرية في مرحلة المد القومي العربي ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية المناهضة للاستعمار.

ولاشك في أن أوراق وزارة الخارجية أوضحت كيف كانت تدار السياسة الخارجية المصرية، تجاه مسائل شائكة مثل قضية محاولة المغرب ضم موريتانيا إلي أراضيها، واستقلال موريتانيا وجهود السفارات المصرية في هذه القضية، والصراع على الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب ودخول الجزائر على خط هذه القضية، وأيضا مساعدة مصر لموريتانيا لبناء مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وثائق وزارة الصناعة المصرية:

في ٣٠ يناير ١٩٣٦ عندما شكل علي ماهر وزارته الأولى ظهرت الصناعة كجزء من "وزارة المواصلات والتجارة والصناعة" وتولاها في ذلك الوقت حسن صبري، واستمرت بعد ذلك في كل تشكيل حكومة جديدة كجزء من وزارة مثل: "التجارة والصناعة"، أو "التجارة والصناعة والتموين" كما حدث في وزارة إسماعيل صدقي الثانية عام ١٩٤٦ ووزارة على ماهر الثالثة ١٩٥٢ ووزارة نجيب الهلالي الأولى ١٩٥٢ وأول وزارة بعد ثورة ٢٣ يوليو، وفي ٢٩ يونيو ١٩٥٦ صارت الصناعة وزارة مستقلة في الحكومة التي شكلها جمال عبد الناصر وكان عزيز صدقي أول وزير لها، وفي ١ يوليو ١٩٥٦ صدر القرار الجمهوري رقم ٢ بإنشائها وتحديد المصالح والإدارات والهيئات التابعة لها، ثم أعيد تنظيمها بقرار جمهوري في ١٦ أغسطس ١٩٥٦ واستمرت الوزارة بهذا الاسم حتى نهاية فترة الدراسة(٩).

ويوجد بدار الوثائق القومية مجموعة من الملفات ترصد حراك الوزارة خلال الفترة من عقد الأربعينيات في القرن العشرين حتى أواخره، فتتناول النشاط الصناعي في مصر والمؤسسات التابعة للوزارة وما يتعلق بعلاقات مصر الخارجية في مجال الصناعة، وهناك ملفان يتعلقان بموضوع البحث؛ الأول: عن وزارة الصناعة الخفيفة(١٠) التي أنشئت في منتصف الستينيات من القرن العشرين حيث تم إفراد ملف باسم قنصلية موريتانيا، التي كانت تنسق لزيارة خبير مصري في مجال صناعة الألبان لموريتانيا. والملف الآخر يتعلق بمطالب وزير خارجية

موريتانيا لزيارة وفد اقتصادي موريتاني لمصر، وما في هذه الأوراق يلقي الضوء على مجال تعاون مهم بين مصر وموريتانيا.(١١)

مصر وإشكالية استقلال أم انضمام موريتانيا للمغرب:

من خلال تتبع موقف مصر من قضية استقلال موريتانيا في الوثائق المصرية ظهر أن مصر كانت متأثرة بالدعاية المغربية المطالبة بضم موريتانيا للمغرب(١٢)، وكانت مصر في ذلك الوقت تضع هدفا أوليا لها وهو طرد المستعمر الأجنبي من هذه البلاد، وكانت تري أن المغرب بعد الاستقلال يمكن أن تكون قوة مهمة في مساعدة البلاد العربية المجاورة لها على الاستقلال وطرد الاستعمار، وهي أمور ولا شك دفعت مصر لتبني وجهة نظر المغرب في دعاواه في موريتانيا والصحراء الغربية، خاصة وأن ذلك يصب نحو وحدة الدول العربية لا تجزئتها، التي تدعو إلي استقلال موريتانيا بعيدا عن المغرب، وقطعت مصر مع المغرب في ذلك شوطا كبيرا في حشد الجهود الدولية لتأييد طلب المغرب، وأيدتها في المحافل الدولية بانتهاج السياسات المختلفة ضد مطالب موريتانيا باستقلالها عن فرنسا بعيدا عن المغرب، وقد استطاعت موريتانيا إقناع كثير من الدول بحقها في الاستقلال وحصلت على عضوية الأمم المتحدة وأصبحت المغرب أمام الأمر الواقع واضطرت في النهاية بعد أن أصبحت وحيدة في هذا المطلب إلي الاعتراف باستقلال موريتانيا، وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية، وكانت فترة عصيبة على كل من المغرب ومصر فقد باءت دعوات ضم موريتانيا للمغرب منذ منتصف الخمسينيات ولم تتوقف إلا بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام ١٩٧٠، ولم تسير مصر مع المغرب في دعاواها إلي نهاية الأمر فقد أعادت تقييم القضية مرة أخرى وسارت في طريق الاعتراف بموريتانيا بعيدا عن المغرب، ولكي يتضح موقف مصر من هذه القضية بشكل أكبر من خلال الوثائق المصرية، سوف نعالج هذا الموضوع من خلال مرحلتين رئيستين:

الأولي: تأييد مصر لتحرير موريتانيا وطلب المغرب بضمها

الثانية: اعتراف مصر باستقلال موريتانيا والتخلي عن طلب المغرب بضمها

تأييد مصر لتحرير موريتانيا وطلب المغرب بضمها:

منذ أوائل القرن العشرين تواجد المجاهدون المغاربة على اختلاف أقاليمهم على أرض مصر وكونوا مكاتب وهيئات ولجانا للتحرر الوطني، واتصلوا برجال السياسة والفكر فيها للدعاية لقضيتهم، وظهرت تكوينات مغاربية مثل "جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا"، وعقدوا المؤتمرات لتنظيم جهودهم مثل "مؤتمر المغرب العربي" الذي عقد في فبراير ١٩٤٧، الذي قرر إنشاء " مكتب المغرب العربي"، وفي محاولة

لإعادة تنظيم جهودهم قاموا في ديسمبر ١٩٤٧ بتأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي" برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي، وأيدت مصر هذه الجهود[١٣]، ووقفت بجانبهم في الأمم المتحدة ضد التدخلات الفرنسية في ١٩٥١ حيث قدمت هي والدول العربية شكوى للأمم المتحدة ضد فرنسا[١٤].

وفي الوقت الذي كانت المقاومة المغربية تعيد تنظيم نفسها في مصر كانت فرنسا تعيد ترتيب أوضاعها في مستعمراتها؛ فمنحت حقوق المواطن الفرنسي لسكان موريتانيا وحق المشاركة في حكم بلادهم، من خلال مجالس محلية وانتخاب ممثلين لهم في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)[١٥]، وأعطي ذلك الفرصة لظهور زعامات وطنية، وانتخب أحمد ولد حرمة ولد ببانا[١٦] في ١٠ نوفمبر ١٩٤٦ كأول ممثل لموريتانيا في البرلمان الفرنسي[١٧]، وتبني تأجيج روح المقاومة الوطنية ضد الاستعمار، ورفض اعتراف فرنسا بإسرائيل ودعا إلي ربط موريتانيا بمحيطها المغاربي[١٨]، واستمر في الجمعية الوطنية الفرنسية لمدة ست سنوات[١٩]، ودعمت فرنسا تأسيس أحزاب مضادة لأفكاره؛ فظهر "حزب التقدم الموريتاني" في فبراير ١٩٤٨، وارتبط أعضاؤه بالسلطات الفرنسية، فأسس حرمة ولد ببانا "حزب الوفاق الوطني" في يونيو ١٩٥٠ وعمل على كسب المؤيدين له وتنظيمهم،[٢٠] وعملت فرنسا على إخراجه من الجمعية الوطنية الفرنسية، وأيدت في انتخابات ١٩٥١ مرشحا قريبا منها هو "سيدي المختار أنجاي" وتدخلت في نتائج الاقتراع، ولم يفز حرمة ولد ببانا.[٢١]

وعندما قامت ثورة يوليو في مصر حصلت لجنة تحرير المغرب العربي على دعم مادي ومعنوي كبير، وعندما خلعت فرنسا محمد الخامس سلطان المغرب في ١٩٥٣ ونفته إلي مدغشقر وولت مكانه محمد بن عرفة أحد أقاربه، هاجم عبد الناصر تصرف فرنسا وشنت عليها إذاعة صوت العرب هجوما كبيرا وطالبت المغاربة بالمقاومة، وقادت مصر عن طريق جامعة الدول العربية، توحيد جهود الحركات الوطنية في المغرب العربي بإعلان "ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي" في ٤ أبريل ١٩٥٤[٢٢].

وأصبحت شخصية جمال عبد الناصر كزعيم وطني ملهم للقيادات الوطنية الموريتانية، فقد كان بالنسبة لبعضهم " نموذجا للإنسان المعادي للاستعمار والامبريالية والبطل القومي الذي يعمل من أجل أن يعيد للعرب وللأفارقة كرامتهم وشرفهم بعدما أهانهم الأوربيون زمنا طويلا".[٢٣] وعملت فرنسا على محاصرة تأثير الثورة المصرية في شمال أفريقيا، ومنعت وصول الصحف العربية إلي موريتانيا.[٢٤]

وفي ذلك الوقت لم تكن تذكر موريتانيا بعيدا عن المغرب ولم تكن بعض الزعامات الوطنية الموريتانية تطالب باستقلال بلادها أو تقرير مصيرها بعيدا عن جوارها المغربي، فقد كانت تدين بالولاء للمغرب ولعل ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الرغبة الكبيرة في التخلص

من الاستعمار الفرنسي الذي كان يهدف إلي فصل موريتانيا عن جواره العربي وضمه لجواره الإفريقي على حساب هويته العربية والاسلامية.

ولعل ذلك ما جعل المغرب يطالب بضم موريتانيا، فقبيل استقلاله في ١٩٥٦ طرح علال الفاسي[٢٥] رئيس حزب الاستقلال المغربي في عام ١٩٥٥ فكرة ضم موريتانيا إلي المغرب، على اعتبار أن الحجج والوثائق التاريخية تؤكد الانتماء المغربي للإقليم الصحراوي الممتد من أغادير إلي نهر السنغال قبل الاستعمار، وقد لاقت هذه الفكرة دعما من محمد الخامس بعد عودته من المنفي، وبارك هذه الفكرة مجموعة من المثقفين والسياسيين الموريتانيين على اعتبار أن ذلك يخدم عروبة موريتانيا، على حين كان هناك من ينادي بالبعد بعروبة موريتانيا عن المغرب مثل المختار ولد داداه.[٢٦]

وسرعان ما وجدنا قيادات موريتانية تنتقل إلي القاهرة مثل أحمد ولد حرمة ولد ببانا، الذي لجأ إليها في يونيو ١٩٥٦ حيث التحق بقادة حركة التحرر المغاربية[٢٧] والتقي كثيراً من المناضلين الأفارقة والعرب الذين كانوا يقيمون في القاهرة وقابل جمال عبد الناصر الذي أعرب عن استعداده لتقديم الدعم الكامل للموريتانيين وفتح مكتب لتحرير موريتانيا ضمن لجنة تحرير المغرب العربي لتحقيق استقلال بلادهم، واستمر حرمة ولد ببانا في القاهرة عدة أشهر أصدر خلالها بيانات تناهض الاستعمار وتؤكد على الكفاح من أجل تحرير موريتانيا[٢٨]، ولعل ولد ببانا قد أوضح لعبد الناصر الجذور التاريخية لعلاقة موريتانيا بالمغرب وشرح له طبيعة هذه العلاقة وضرورة ضم موريتانيا للمغرب وقد يكون ذلك أحد عوامل تكوين مصر لموقفها بتأييد مطالب المغرب بضم موريتانيا.

وعارضت فرنسا بشدة فكرة انضمام موريتانيا للمغرب وأبلغ بعض المسئولين الفرنسيين ولد حرمة بأن هذا التوجه سيكون له أوخم العواقب، كما سيؤثر على المعونة المالية التي تقدمها فرنسا للمغرب[٢٩].

وفي ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ اعتمد الملك محمد الخامس أوراق أول سفير مصري بالرباط[٣٠]، وهو ما جعل مصر على اتصال كبير بقادة الحركات الوطنية في الجزائر وموريتانيا والصحراء الغربية، وكان منهم ولد حرمة الذي كان على اتصال دائم بالسفارة المصرية، وعندما لم تستجب المغرب له بإنشاء وزارة للشئون الصحراوية يتولي فيها منصب الوزير حتى يشعر الموريتانيون بمدي اهتمام المغرب بقضيتهم، ولم تبد أيضا اهتماما كبيرا بدعم "جيش التحرير الصحراوي" الذي أسسه طلب من السفير المصري في الرباط دعم مصر لجيش التحرير، وقد كانت العلاقات المصرية – المغربية في أفضل حالاتها لذا فضل السفير ألا يتم أي دعم مصري بعيدا عن الحكومة المغربية، فأبلغ ولد حرمة أن ذلك يجب أن يكون عن طريق الحكومة المغربية.[٣١]

وكثر تردد ولد حرمة على السفارة المصرية بالرباط هو وبعض زعماء الحركة الوطنية الموريتانية المقيمين بالمغرب، وبدا من أحاديثه مع السفير المصري أن علاقاته – ولد حرمة – بالملك محمد الخامس وعلال الفاسي الرجل القوي في المغرب لم تعد جيدة وأبدي الزعيم الموريتاني رغبته في السفر إلي مصر للحصول على معونة مالية تسمح له بشراء ما يلزم من السلاح والعتاد للمحاربين الموريتانيين، وكرر طلبه بالسفر لمصر في يونيو ١٩٥٧، وطلب من السفير التوسط لدى جامعة الدول العربية كي توجه له دعوة لتستمع لأقواله عن الموقف في موريتانيا[٣٢].

وفي ظل توسيع فرنسا لإجراءات الحكم الذاتي في موريتانيا تحت الوصاية الفرنسية[٣٣]، شعر ولد حرمة بالخطر وقابل السفير المصري في أغسطس ١٩٥٧، وكرر طلب السفر إلي مصر للحصول على المساعدة وألح في إخطار الحكومة المصرية، فقد كان يري أن جيش التحرير الذي كونه أصبح إدارة تتبع حزب الاستقلال المغربي، وأن نشاطه لم يعد مؤثرا ، واستمر السفير المصري في اتباع نهج سياسة عدم التورط في دعم ولد حرمة بعيدا عن حكومة المغرب، وطالب الحكومة المصرية بالتريث وعدم إرسال أية دعوة لحرمة ببانا قبل أن يتضح الموقف لتعقد وحساسية القضية الموريتانية، ورأت الإدارة العربية بالخارجية المصرية أن تبني مصر لوجهة نظر المغرب في قضية موريتانيا يعطي الفرصة لتعاون مصري – مغربي قوي للقضاء على حلف شمال أفريقيا الذي تحاول فرنسا بناءه[٣٤] أو أي حلف يسمح باستمرار بقائها في المنطقة، ووافقت الإدارة على رأي السفير بالوقوف على الحياد بين حرمة ولد ببانا والمغرب حتى يتضح الموقف.[٣٥]

ولعل ما دفع السفير المصري إلي نصيحة الحكومة المصرية بالتريث في دعم حرمة ولد ببانا عدم وجود اتفاق على ضم أو فصل موريتانيا عن المغرب لدى الزعماء الموريتانيين المقيمين بها والمترددين على السفارة المصرية أو على مصر.[٣٦]

وفي الوقت الذي كان السفير المصري حريصا على عدم تعكير صفو العلاقات المصرية – المغربية، هاجم علال الفاسي وبعض أتباعه مصر في بعض الصحف المغربية مثل صحيفة "العلم" التي كانت تتبنى توجها مضادا للسياسة المصرية وكثيرا ما كانت تحرض على مصر في المغرب.[٣٧]

ويبدو أن تعلق حرمة ولد ببانا بمصر وتردده على سفارتها في الرباط كان سببا في سوء العلاقات بينه وبين حزب الاستقلال المغربي، ففرض الحصار حول مقر إقامته بالرباط ورفض الملك طلبه مرة أخرى بالسفر إلي مصر للحصول على دعم لجيش التحرير المرابط بموريتانيا، وساءت العلاقة بين قبائل الرجيبات الموريتانية وقائد جيش التحرير المغربي " بن حمو"[٣٨]، وانفرد حزب الاستقلال

المغربي بتوجيه حركة تحرير موريتانيا المنطلقة من الأراضي المغربية، فاستبعد الموريتانيين من "لجنة تحرير موريتانيا" التي تكونت من ولي عهد المغرب وعلال الفاسي ووزير الداخلية وبعض الوزراء وبعض أعضاء الحزب.(٣٩)

وعندما عاود حرمة ولد ببانا الطلب من ملك المغرب السماح له بالسفر إلي مصر لإنشاء مكتب تحرير موريتانيا لم يوافق (٤٠)، ويبدو أن الملك خشي من الموافقة على رغبة ولد حرمة المحسوب على المغرب من أن يؤثر ذلك في علاقاته بفرنسا تعتبره حليفا لمصر ويتأثر الدعم المالي والفني الفرنسي الذي يحصل عليه، وقد تتخذ فرنسا من ذلك ذريعة للمماطلة في حل مشكلة الحدود المعلقة بين المغرب وجيرانها التي مازالت تحتلها فرنسا.

وازدادت معاناة حرمة ولد ببانا بالتضييق عليه في المغرب بتخلي كثير من أتباعه الموريتانيين عنه، فقد عملت فرنسا على تفكيك حزبه الذي أسسه – حزب الوفاق – وعينت كثير من أعضائه في المناصب لكسبهم إلي جانبها، وحاول حرمة ولد ببانا إقناع السفير المصري بأن خير وسيلة لتحقيق استقلال موريتانيا هي إنشاء مكتب لها في القاهرة يتولي منه هو وبعض رؤساء القبائل توجيه سياسة موريتانيا والقيام بتكوين جيش للتحرير(٤١).

لقد كان لطبيعة العلاقات المصرية – المغربية أثرها على تقديم الدعم للموريتانيين فكثيرا ما كان يظهر قلق السلطة في المغرب – كنظام ملكي – من توجهات مصر كنظام جمهوري يتبني سياسة التحرر الوطني ويهاجم الأنظمة الملكية التي يصفها كثير ا بالرجعية والتعاون مع الاستعمار، ولا شك أن تلك مسألة يسهل العمل عليها من الدول التي لا تريد تقاربا مصريا – مغربيا.

وكان من محاولات تعكير صفو العلاقات إظهار مصر بأنها تتدخل في شئون الطلبة المغاربة وتحرضهم على نظام الحكم في المغرب، وكان لحكومة المغرب ردود فعل مؤثرة؛ فقد أجلت الموافقة على تركيب لاسلكي بالسفارة المصرية لفترة ليست بالقصيرة، وأجلت الموافقة على تعيين سفير مصري جديد في الرباط(٤٢)، وعملت عناصر حزب الاستقلال المغربي في البلاط الملكي على إقناع الملك بأن مصر تسعى لنشر النظام الجمهوري في جميع الأقطار العربية، وأن تبني المغرب لسياسة عربية قد يقوض النظام الملكي، كما حدث في تونس عندما أعلنت الجمهورية، لذا رأت الخارجية المصرية، لإفشال تلك المحاولات ضرورة تقوية العلاقات بالمغرب في جميع المجالات والتقارب معها أكثر في قضية موريتانيا.(٤٣)

لقد كان واضحا أن المغرب لا تريد توسيع العلاقات مع مصر وتريد أن تضعها في حدها الأدني بحيث لا تكون مصر عدوا فتضار من ذلك ولا صديقا حميما فتخسر كثير ا في علاقاتها بالدول الغربية وحلفائها من الدول العربية التي ليست على وفاق مع مصر، وقد

يخسر الملك عرشه، ولا شك في أن عدم التقدم في العلاقات المصرية – المغربية أثر كثير ا على إحراز نجاح سريع في قضيتي الجزائر وموريتانيا.

وعندما عاد إلي المغرب من زيارة مصر وفد من الزعماء الموريتانيين – ممن تركوا مناصبهم في موريتانيا ولجأوا إلي المغرب – ومنهم أمير الترارزة[٤٤] محمد فال ولد عمير، و"الدي سيدي بابا"، و"محمد المختار بن محمد فال بن بابا"، و"الشيخ أحمد بن سيدي محمد"، زاروا السفير المصري في الرباط في ٧ أبريل ١٩٥٨، وشكروا الحكومة المصرية على حفاوة الضيافة، وأكد الوفد على ارتباطه بالمغرب، وأشاروا إلي أن هناك دسائس تحاك لإفساد العلاقة بين المغرب ومصر، وقد لاحظ السفير المصري أن حرمة ولد ببانا لم يكن ضمن أعضاء الوفد، وأنه ليس هناك إجماع على ضم موريتانيا للمغرب، ونصح السفير الحكومة المصرية بالتحفظ إزاء هذه المسألة حتى يتضح الموقف والرغبة الحقيقية للشعب الموريتاني[٤٥]، ويبدو أن موافقة المغرب على زيارة الوفد لمصر كان محاولة منها لتقديم معلومات للمسئولين المصريين عن علاقة المغرب بموريتانيا من موريتانيين بما يضفي مصداقية كبيرة على مطالب المغرب لكسب تأييد مصر في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في شتورا بلبنان، ضد الإجراءات التي تتخذها فرنسا لإعلان استقلال موريتانيا بعيدا عن المغرب.

وشاركت مصر في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في شتورا بلبنان ووافقت على قراره بتأييد طلب المغرب باسترجاع موريتانيا بوصفها جزءًا من أراضيه واستنكار كل محاولة ترمي لفصلها والعمل بشتى الوسائل لإحباطها، وتأييد وجهة نظر المغرب في الأمم المتحدة والقيام بمساع لدى الدول الصديقة لتأييد جهود المغرب لاسترجاع هذا الجزء من أراضيه.[٤٦]

وعملت المغرب على حشد المؤيدين لمطلبها بضم موريتانيا من أهلها[٤٧]، وولت العديد منهم المناصب المغربية على اعتبار أنهم مواطنون مغاربة ينتمون لأحد أقاليمها[٤٨]، وخصصت صحف ومجلات مغربية للترويج والدفاع عن حقها في ضم موريتانيا[٤٩]، وعملت على حصار تحركات الحكومة الموريتانية خارجيا لعلها تنجح في مسعاها بجمع أكبر قدر من التأييد الدولي لوجهة نظر المغرب[٥٠].

وعلي الجانب الآخر، استمرت فرنسا في سياستها، فقامت بإجراء استفتاء في موريتانيا في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨ وافق من خلاله سكانها على الاستقلال ضمن الجماعة الفرنسية – فيما عرف بالحكم الذاتي داخل أسرة الدول الفرنسية – وبذلك انتهي عهد الوصاية، وتم إقرار أول دستور موريتاني في ٢٢ مارس ١٩٥٩ وبمقتضاه سميت موريتانيا باسم "الجمهورية الموريتانية الإسلامية"، وفي ٢٣ يونيو ١٩٥٩ اختارت الجمعية الوطنية الموريتانية المختار ولد داداه رئيسا للحكومة ومنحته صلاحية مطلقة للتفاوض مع الفرنسيين

لإعلان الاستقلال التام[٥١]، وأرجع ولد داداه سبب التمسك بالتسمية الفرنسية "موريتانيا" وعدم استخدام الاسم القديم "شنقيط" إلى أن الأخير مقرون بادعاءات المغرب تجاه موريتانيا وتم اختياره لكي لا يعتقد البعض أنها جزء من المغرب.[٥٢]

ونجحت وفود مصر والدول العربية في إدراج قضية موريتانيا على جدول أعمال الأمم المتحدة لعام ١٩٦٠، وقررت مصر التجاهل الرسمي والشعبي لأي وفد موريتاني يمر بمصر، وعدم السماح لأحد باستقباله وفاء لالتزاماتها تجاه المغرب[٥٣]، وبدا واضحا أن المؤسسات الدبلوماسية والقيادة السياسية المصرية استمرت في إلزام نفسها على المستويين الإقليمي والدولي بتأييد وجهة نظر المغرب في قضية موريتانيا.

وعندما اقترب إعلان استقلال موريتانيا في نوفمبر ١٩٦٠، طلبت المغرب في ١٤ أغسطس ١٩٦٠ من جميع الدول العربية عدم الاعتراف بهذا الاستقلال، وطلب مندوب المغرب في الأمم المتحدة من الدول الأسيوية والأفريقية معارضة أي طلب تتقدم به موريتانيا للانضمام لعضوية الأمم المتحدة.[٥٤]

واستمرت مصر في دعم مطلب المغرب بضم موريتانيا، فقد كان وزير الخارجية المصري محمود فوزي في زياراته الخارجية ولقائه بنظرائه الأجانب حريصا على إيضاح موقف مصر وقرار جامعة الدول العربية باعتبار موريتانيا جزء من الأراضي المغربية، فقد أكد على ذلك أثناء لقائه بالمسئولين خلال زيارته للنرويج في سبتمبر ١٩٦٠، وبذلت سفارتا مصر والمغرب جهودا لإيضاح قضية موريتانيا في ضوء قرار الجامعة العربية للمسئولين النرويجيين، لذا عندما قام وفد موريتاني بزيارة النرويج للحصول على تأييدها لطلب بلادهم عضوية الأمم المتحدة، لم يحصلوا على موافقة صريحة من النرويج على تأييد موريتانيا، وأيدت فقط عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة دون التقيد بتأييد عضوية موريتانيا أو رفضها.[٥٥]

وكان المختار ولد داداه مدركا لدور مصر الإقليمي والدولي، لذا حرص عند زيارته لمقديشيو في يوليو ١٩٦٠ على الالتقاء بمحمد فائق مستشار عبد الناصر للشئون الأفريقية، الذي كان في الصومال أيضا، وشرح له علاقة موريتانيا بالمغرب، وطلب دعم مصر، وتعهد فائق بنقل ما شرحه ولد داداه لعبد الناصر، وكانت هذه المرة الأولى التي يلتقي فيها ولد داداه بمسئول عربي.[٥٦]

لقد كانت مصر منذ بداية عام ١٩٦٠ مهمومة بقضية موريتانيا وما يجب أن تتخذه تجاهها فالعلاقات المصرية – المغربية من الأهمية بحيث لا يجب اتخاذ سياسات تجاه قضية موريتانيا يمكن أن تؤثر على مسار العلاقات، ورأت الإدارة العربية في ٣ أبريل ١٩٦٠ "أن موريتانيا جزء من المغرب لا يجوز التدخل في شئونها بغير اتفاق مقدما مع حكومة وملك

المغرب" وأكد السفير المصري في الرباط لأحمد بن المليح مدير الشئون العربية بالخارجية المغربية في مايو ١٩٦٠ "أن سلطات الجمهورية العربية المتحدة لم ولن تعترف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية"(٥٧)، وأن مصر ملتزمة بالبلاغ المشترك بعد زيارة ملك المغرب لمصر في يناير ١٩٦٠(٥٨)، ورأت الإدارة العربية في ١٥ أغسطس ١٩٦٠ أن فرنسا بمحاولتها إقامة دولة مستقلة في موريتانيا باسم "الجمهورية الإسلامية الموريتانية" تهدف إلي بقاء نفوذ فرنسا في المنطقة واستغلال ثروات موريتانيا، وأنه ليس من مصلحة مصر والمغرب نجاح فكرة الانفصال والتجزئة في البلاد العربية، وأوصت الإدارة العربية بالخارجية المصرية ألا تتخذ مصر موقفا في شأن الاعتراف باستقلال موريتانيا بغير الاتفاق مقدما مع حكومة المغرب.(٥٩)

ودخلت موريتانيا وفرنسا سلسلة مفاوضات في باريس ما بين ١٤ – ١٩ أكتوبر ١٩٦٠ لترتيب خروج موريتانيا من الجماعة الفرنسية ونيل استقلالها التام، ووقعت في نهاية المفاوضات معاهدة وقعها عن موريتانيا المختار ولد داداه وعن فرنسا رئيس وزرائها ميشيل دبري M. Debert(٦٠)

وعندما وجهت دعوة للرئيس عبد الناصر لإرسال وفد لتهنئة موريتانيا باستقلالها في نوفمبر ١٩٦٠، طلبت الخارجية المصرية المصرية تجاهل الدعوة، حتى لا يكون ذلك خروجا على السياسة التي التزمت بها مصر، ولا يوضع وفد مصر بالأمم المتحدة في حرج، على أن يعاد النظر في تلك السياسة في ضوء ما تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة من قرارات.(٦١)

وكان يقع على مصر عبء الدفاع عن توجهاتها نحو قضية استقلال موريتانيا لدى الدول العربية مثل تونس والصومال الرافضتين لموقف مصر والجامعة العربية من تلك القضية، فقد كانت الصومال تري أنه يجب مساندة تحرر الشعوب الأفريقية وأنه مهما كانت الأسباب التي دعت المغرب للمطالبة بموريتانيا فإنه كان يجب إتاحة الفرصة لتحررها أولا ثم دعوة شعبها لتقرير مصيره بالانضمام للمغرب أو الاستقلال عنه، وقررت الصومال إرسال وزير الصحة إلي موريتانيا للتهنئة باستقلالها، ولم يفلح القائم بالأعمال المصري أو السفير المغربي في إيطاليا بإقناع وزير الصحة الصومالي بالعدول عن الذهاب إلي موريتانيا.(٦٢)

وكان موقف تونس من استقلال موريتانيا ينطلق من خطابات متبادلة بين بورقيبة ومحمد الخامس وافق فيها الأخير على حق تقرير المصير لموريتانيا، إلا أن الأحزاب السياسية السياسية المغربية دفعته إلي تزعم حركة المطالبة بموريتانيا(٦٣)، لذا استمرت تونس في موقفها من تأييد استقلال موريتانيا، وأعلن وزير خارجية تونس صادق المقدم في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٠ عدم تأييد المغرب في ضم موريتانيا وبذل المساعي لكي تنال عضوية الأمم المتحدة، وردت المغرب بأن سحبت سفيرها من تونس، وقررت عدم

الاشتراك في أي اجتماع دولي رسمي أو غير رسمي يحضره أو يدعي إليه ممثلون من موريتانيا[٦٤]

وإن كانت مصر قد فشلت في إقناع الصومال وتونس بالتمهل في الاعتراف باستقلال موريتانيا تأييدا لوجهة نظر المغرب؛ فإن محاولات السفير المصري بأوسلو نجحت في تأجيل اعتراف النرويج باستقلال موريتانيا وإرسال برقية تهنئة لها في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠، اعتمادا على العلاقات القوية بين الدول العربية والنرويج، بل رحبت باستقبال وفد مغربي في ٣٠ نوفمبر للاستماع لوجهة نظره في قضية موريتانيا[٦٥]، ولم يكن ذلك رأيا نهائيا للنرويج في هذه القضية فقد كانت تنتظر موقف الأمم المتحدة وهو ما كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير النرويج لموقفها من عضوية موريتانيا.

وفي ٢٦ نوفمبر وافقت الجمعية الوطنية الموريتانية على قانون يجعل لموريتانيا رئيسا له كل الصلاحيات ويتولي السلطة التنفيذية، وفي ٢٧ نوفمبر وقع كل من المختار ولد داداه مع ميشيل دبري رئيس الوزراء الفرنسي اتفاقية نقل السلطات، ووافقت الجمعية الوطنية الموريتانية عليها في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠[٦٦] وأعلن استقلال موريتانيا في نفس اليوم وحضر احتفالات الاستقلال وفود من ثلاث وثلاثين دولة من خمس قارات كان منها دولة عربية واحدة هي تونس[٦٧] وأرسل المختار ولد داداه برقية إلي الأمين العام للأمم المتحدة طالبا الانضمام للمنظمة، وسافر سريعا إلي نيويورك لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة للدفاع عن طلب موريتانيا[٦٨]، ووجه المختار ولد داداه إلي مجلس جامعة الدول العربية المجتمع في بغداد كلمة قال فيها: "موريتانيا توجه الدعوة إلي جميع الدول العربية الشقيقة من أجل التعاضد والتعاون مع الجميع"[٦٩]

وفي الأيام الثلاثة الأولى من إعلان استقلال موريتانيا اعترفت ٤٤ دولة بهذا الاستقلال، وقامت المغرب بحملة دعائية مضادة من خلال وفد برئاسة أحمد بلافريج الممثل الشخصي لملك المغرب، زار الاتحاد السوفيتي والسويد والنرويج والدانمارك وهولندا والنمسا ويوجوسلافيا لإطلاع حكومات هذه الدول على موقف المغرب الرافض لاستقلال موريتانيا، وقد لاحظ السفير المصري حسن العلاقة بين الوفد المغربي والسفير الفرنسي في النرويج وهو ما أثار استغراب السفير المصري[٧٠]، وكان من الغريب أيضا أن المغرب سحبت سفيرها من تونس لاعترافها بموريتانيا ولم تقطع علاقاتها مع فرنسا التي أعلنت استقلال موريتانيا.

وعند التصويت في مجلس الأمن في ٤ ديسمبر ١٩٦٠ على عضوية موريتانيا في الأمم المتحدة استخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو ضد عضوية موريتانيا استجابة لرغبة مصر وبعض الدول العربية كما أنه ربط ذلك بحصول إحدي دول الكتلة الشيوعية "منغوليا" أيضا على عضوية الأمم المتحدة.[٧١]

وخلال عام ١٩٦١ استطاعت موريتانيا تحقيق مزيد من الانتصارات الدبلوماسية فحصلت على عضوية منظمة الصحة العالمية في ٧ فبراير، وعضوية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٨ فبراير ومنظمة العمل الدولية في ٢٠ يونيو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية في ١ أغسطس وأوصت الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في دورة استثنائية بباريس في ١٩ أبريل بقبول موريتانيا عضوا في الأمم المتحدة(٧٢)، ومع هذه التطورات أوصت الخارجية المصرية رئاسة الجمهورية بالالتزام بالموقف المصري بالاستمرار في تأييد المغرب في قضية موريتانيا وعدم تغييره في هذا الوقت(٧٣)

وعندما عرض موضوع عضوية موريتانيا على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أكتوبر ١٩٦١ قررت قبولها عضوا بتأييد ٦٨ دولة، منها دولة عربية واحدة وهي تونس، ورفضت ١٣ دولة منها ١٠ دول عربية من بينها مصر، وامتنعت ٢٠ دولة منها الاتحاد السوفيتي.(٧٤)

وبذلك أصبحت مصر والمغرب أمام حقائق جديدة؛ فقد قبلت الأمم المتحدة موريتانيا عضوا كامل الاستقلال، وذلك كان نقطة فاصلة وبداية توجه جديد في السياسة المصرية تجاه مطالبة المغرب بضم موريتانيا.

اعتراف مصر باستقلال موريتانيا والتخلي عن طلب المغرب بضمها

عندما حصلت موريتانيا على عضوية الأمم المتحدة في ٢٨ أكتوبر ١٩٦١، كانت العلاقات المصرية – المغربية تمر بأزمة عدم وجود سفير مصري بالرباط بعد انفصال سوريا عن مصر، وكانت مشكلة مقر إقامة السفير المصري مازالت قائمة حيث رفض السفير السابق الدكتور أسعد محاسن – سوري – الذي كان يشغل منصب سفير الجمهورية العربية المتحدة الرباط خلال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦١، مغادرته مع أن مصر هي من اشترت هذا المقر، ولم تتدخل المغرب مع أن مصر طلبت منها أكثر من مرة التدخل لحل المشكلة، وبدا أن المسئولين المغاربة راضون عن هذا الوضع، وعلاوة على ذلك فلم يقابل ملك المغرب القائم بالأعمال المصري، رغم طلبه المقابلة أكثر من مرة في ديسمبر ١٩٦١، لتسليمه رسالتين من الرئيس جمال عبد الناصر وتم تسليمهما في النهاية لوزير الخارجية المغربي، كما لجأت المغرب إلي وساطة دول أخرى لحل القضية الموريتانية بعيدا عن مصر ودون إعلامها، وهو ما دعا الخارجية المصرية – بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية – إلي استدعاء السفير المغربي بالقاهرة عبد الخالق الطريسي ونبهته إلي أثر هذه القضايا على العلاقات المصرية – المغربية.(٧٥)

لقد رأت مصر في تلك التصرفات أنها تسير بالعلاقات المصرية – المغربية بعيدا عن مسارها الصحيح خاصة وأنها لم تقف عند هذا الحد فمازال نشاط بعض المقربين من الملك ممن

لا يريدون علاقات مصرية – مغربية قوية يزداد في تعكير صفو العلاقات بين البلدين، فعلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال ووزير الشئون الإسلامية بالمغرب بعد أن وصف مصر في ١٤ يوليو ١٩٦١ – قبل انفصال سوريا – بأنها "أعظم جمهورية شقيقة في الشرق وأكثرها تقدما وتنظر إليها الدول العربية الأخرى بأنها مثل يحتذى به" قام بمهاجمة مصر في افتتاح المؤتمر السادس لحزبه في ١٢ يناير ١٩٦٢ وهاجم القومية العربية وأهدافها والاشتراكية العربية التي تنتهجها مصر وقارنها بالاشتراكية النازية[٧٦]، كما قابل الملك الحسن الثاني[٧٧] الدكتور أسعد محاسن، الذي رفض مغادرة المغرب وقدم للملك بعض الأوراق التي استولي عليها من السفارة وسعي لإفساد العلاقة بين مصر والمغرب، وعندما رشحت مصر أمين هويدي، في ١ يوليو ١٩٦٢ سفيرا لها في الرباط لم تقابله المغرب بارتياح ولم يعامل جيدا عند تقديم أوراق اعتماده، وتأجل استلامها ثلاثة شهور[٧٨]، ورصدت الخارجية المصرية تصريحات وسياسات اتبعتها المغرب بعد انفصال سوريا واستقلال موريتانيا ظهر من خلالها ابتعاد المغرب عن مصر والسير في سياسة بدا منها أنها سياسة سلبية إن لم تكن مناهضة لها، ورغم ذلك أوصت الإدارة العربية بالخارجية المصرية بذل الجهود للمحافظة على العلاقات الودية بين مصر والمغرب بمجموعة من السياسات منها مواصلة تأييد موقفها من موريتانيا.[٧٩]

وفي ذلك الوقت كانت موريتانيا تسعى بعد حصولها على عضوية الأمم المتحدة على إقامة علاقات مع مصر، وطلب الموريتانيون عن طريق سفيرهم في تونس إرسال وفد موريتاني إلي مصر للقاء المسئولين المصريين، ولم تستجب مصر سريعا لهذا المطلب وكان هناك سؤال دائم من الموريتانيين عن موقف مصر من مطلبهم[٨٠] وكان واضحا أن القاهرة لم تكن قد حسمت أمرها في إقامة علاقات دبلوماسية مع موريتانيا، وبدا أنها ما زالت تنظر للعلاقات مع المغرب على أنها مقدمة على العلاقات مع موريتانيا، وأن تبني فرنسا للنظام الحاكم في موريتانيا يثير كثير ا من الشبهات والشك والريبة لدى مصر التي تتبنى قضايا التحرر من الاستعمار بشكل عام ومنه الاستعمار الفرنسي الجاثم على أرض كثير من البلدان الأفريقية.

وفي الوقت الذي كانت مصر تحافظ على علاقتها بالمغرب وتقف داعمة لمطلبها بضم موريتانيا حتى بعد قبولها عضوا في الأمم المتحدة كانت المغرب تسلك طرقا مختلفة لتقريب وجهات النظر مع مورتانيا لعلها تخرج بمكاسب تحفظ بها ماء الوجه للنظام السياسي، الذي بذل كثير ا من الجهود لتسويق حقه في ضم موريتانيا للمغرب لدى شعبه في الداخل ولدي أصدقائه في الخارج؛ فقد كان الحسن الثاني أقل حماسة من والده في المطالبة بضم موريتانيا إلي المغرب ويرتبط بفرنسا بعلاقات قوية، ويثير غضبها مطالبة

المغرب بموريتانيا بعد حصولها على عضوية الأمم المتحدة.(٨١)

ومن تلك الخطوات التي خطتها المغرب أن طلبت من كوامي نكروماKwame Nkrumah رئيس غانا – حليف مصر – التوسط بينها وبين موريتانيا، دون إعلام مصر بهذه الوساطة وزار المختار ولد داداه رئيس موريتانيا غانا واستقبله بحفاوة الرئيس نكروما وطلبت مصر من سفيرها في غانا عدم حضور الحفلات التي أقامها نكروما للرئيس الموريتاني استمرارا في تأييد موقف المغرب وقد أغضب هذا الموقف نكروما وقال إن الملك الحسن الثاني نفسه هو من طلب من غانا دعوة المختار ولد داداه والتوسط بين موريتانيا والمغرب وأصر على أن يرسل السفير المصري اعتذارًا.(٨٢)

وطلبت المغرب أيضا من شارل ديجول Charles de Gaulleرئيس فرنسا التوسط بينها وبين موريتانيا، فحاول في مايو ١٩٦٢ تصفية الخلافات والارتباط بينهما في شكل اتحاد تحت اسم "اتحاد المغرب الكبير" يضم إليهما الجزائر وتونس(٨٣)، وسار ديجول في الوساطة واستخدم نفوذه لمحاولة إقناع موريتانيا بقبول سلطة روحية للمغرب عليها أو اتحاد بينهما كبلدين مستقلين ورفض المختار ولد داداه الاقتراحين.(٨٤)

وعندما لم تفلح وساطة ديجول طلبها الحسن الثاني من رئيس السنغال سنجور L. S. Senghorلإجراء مفاوضات سرية بين المغرب وموريتانيا تفضي إلي توقيع اتفاق لاتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي وأن تلتزم المغرب بجميع الاتفاقيات التي وقعتها موريتانيا ويعامل ولد داداه من قبل الملك كرئيس دولة، وكان رد ولد داداه أن على المغرب الاعتراف أولا باستقلال موريتانيا وعندها تصبح مستعدة لنقاش اتفاقيات تحكم علاقات الدولتين.(٨٥)

لقد بدا من هذه المحاولات أن الحسن الثاني يحاول الخروج من ميراث والده وسياسة حزب الاستقلال التي تطالب بضم موريتانيا للمغرب منذ منتصف الخمسينيات، فقد كان وهو ولي للعهد يري أنه ليس من مصلحة المغرب أن تدير شئون موريتانيا(٨٦)وكان يسعي لتحقيق بعض المكاسب لحفظ ماء وجه النظام الحاكم في المغرب، ولم تتوقف مساعيه عند محاولات وساطة كل من غانا وفرنسا والسنغال، بل كانت هناك محاولات لإتمام مقابلات بين المسئولين المغاربة ونظرائهم الموريتانيين في أماكن وتواريخ مختلفة.(٨٧)

ومن الملاحظ أن المغرب في كل محاولات الوساطة طلبتها من دول أفريقية وأوربية ولم تطلبها من دول عربية، وعلي وجه الخصوص لم تطلبها من مصر التي كانت تساندها بقوة في مطلبها بضم موريتانيا، ويبدو أن الحسن الثاني في عدم لجوئه لمصر للقيام بدور الوساطة راجع لحرصه على بقاء علاقاته قوية بفرنسا التي لم تكن على وفاق مع مصر بسبب دعمها للثورة في الجزائر، كما أن فرنسا لها الكلمة الأولى في موريتانيا وتستطيع أن تحقق للمغرب بعض

المكاسب بواسطتها، ولا نستبعد أيضا أن ما كان يمر به العالم العربي من حرب عربية باردة بين معسكري المحافظين والثوريين خاصة بعد انفصال سوريا عن مصر كانت من الأسباب التي لم تجعل المغرب يطلب وساطة مصر في قضية موريتانيا، فقد كانت المغرب محسوبة على معسكر المحافظين ورغم حرص مصر على وجود علاقات قوية معها، فلم يكن يريد ملك المغرب التضحية بعلاقاته العربية وخصوصا مع المملكة العربية السعودية في سبيل وساطة يمكن أن يحققها عن طريق دول أخرى قريبة من فرنسا ولا تهدد علاقاته بها أو بالدول العربية التي على خلاف مع مصر.

وفي الوقت الذي لم تطلب فيه المغرب الوساطة بينها وبين موريتانيا لتسوية الخلاف بينهما سعت موريتانيا طلب ود مصر وأن تكون وسيطا بينها وبين المغرب فقد كانت موريتانيا تدرك أن مصر لن تتخلي عن حق موريتانيا في الاستقلال؛ ففي أغسطس ١٩٦٢ طلبت من مصر التوسط لحل النزاع بينها وبين المغرب عن طريق السفير الموريتاني في تونس ولما لم تتجاوب مصر عاد وكرر الاستفسار عن هذه الوساطة مرة أخرى في نوفمبر من العام نفسه[٨٨]، ويبدو أن مصر كانت تراقب الموقف بتأن وتنتظر الفرصة التي يمكن أن تنجح فيها الوساطة إذا ما طرحتها فلم تكن العلاقات المصرية – المغربية في أفضل حالاتها.

ورغم أن الحسن الثاني قد سلك طرقا نحو الوساطة مع موريتانيا فإن حزب الاستقلال كان يسير بعيدا عن هذه السياسة التي كانت تحتاج للتهدئة مع موريتانيا ليتوفر لها سبل النجاح، فعندما أصدرت موريتانيا ومالي بيانا مشتركا بخصوص العلاقات بين البلدين وتحديد الحدود في ١٧ فبراير ١٩٦٣ هاجم علال الفاسي في مقال له بمجلة الاستقلال المغربية الأسبوعية اتفاق الحدود بين البلدين واتهم ولد داداه بتنازله عن ألف كيلومتر لمالي، والتنازل عن أراض لأسبانيا المتواجدة في إقليم الصحراء الغربية، وأشار الفاسي إلي أن هذه ليست أفكار ولد داداه وإنما هي أفكار فرنسية حتى تبتعد موريتانيا عن المغرب العربي وليس المغرب فقط، وفي نهاية مقاله أكد أنه لوقدمت حكومة المغرب الدعم للوطنيين لتم تحرير موريتانيا وكل حدود المغرب.[٨٩]

وعندما بدأ يتردد في الأوساط الدبلوماسية أن المغرب في طريقها للاعتراف بموريتانيا، رأت الإدارة العربية بالخارجية المصرية ضرورة أن تعدل مصر من موقفها الجامد في علاقاتها مع موريتانيا وتتجه نحو إنشاء اتصالات غير رسمية معها، من خلال عدة إجراءات أهمها: عدم مقاطعة المؤتمرات الدولية التي تشترك فيها موريتانيا وإشراكها في مؤتمر التضامن الأسيوي – الأفريقي، والتوسع في المنح الدراسية المقررة لموريتانيا لإيجاد صلات ثقافية بين البلدين، ليكون

كل ذلك خطوة نحو الاعتراف بها في الوقت المناسب.[٩٠]

ويبدو أن هناك مياها كثير ة جرت تحت الجسور، فرغم أن موقف مصر من قضية موريتانيا على المستوي الاستراتيجي لم يتغير فإن دوائر صنع القرار داخل الخارجية المصرية لم تعد على نفس حماسها منذ تأييد مصر للقضية بعد ثورة يوليو، وأصبحت التوصيات تفتح بابا لتغيير الموقف بشروط، وهو ما بدأ يزداد شيئا فشيئا.

وكانت موريتانيا تبتعد شيئا فشيئا بسياستها الخارجية عن الدوران في فلك فرنسا، فعندما طلبت في ١٩٦٣ من الاتحاد الافريقي والملجاش الذي كانت موريتانيا عضوا فيه عدم الانضمام لمعاهدة موسكو لوقف التجارب النووية جزئيا[٩١]، لم تستجب موريتانيا ووقعت على المعاهدة،[٩٢] ويبدو أن ذلك كان استجابة لدعوة مصر للدول للانضمام لهذه المعاهدة.

وسرعان ما وجدنا صدا لرأي الخارجية المصرية؛ فعندما التقى عبدالناصر بالمختار ولد داداه في الاجتماع التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣ وكان ذلك البداية الحقيقية لتدشين العلاقات المصرية – الموريتانية، ويبدو أن السياسة الخارجية التي اتبعها ولد داداه – ومنها رفض موريتانيا إقامة علاقات مع إسرائيل – عامل مهم في تقييم عبد الناصر للنظام الحاكم في موريتانيا، فقد تأكد له عروبته ومناهضته للاستعمار، وفي هذا اللقاء استمع عبد الناصر لرأي المختار ولد داداه في مطالبة المغرب بموريتانيا، وأعلن عبد الناصر له عدم رضاه عن قرار الجامعة العربية في اجتماعها بشتورا بلبنان، وأرجع ذلك إلى عدم علم الجامعة العربية بحقيقة الخلاف الموريتاني – المغربي، وأن الملك محمد الخامس أقنعه بأن موريتانيا هي إحدي محافظات المغرب اقتطعها الاستعمار عند إعلان استقلالها، ولعل ما ساعد على إقناع عبد الناصر برأي ملك المغرب وجود زعامات موريتانية أكدت صحة رأيه؛ واتفق عبد الناصر وولد داداه على اتباع مجموعة من الخطوات لاعتراف مصر باستقلال موريتانيا وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تبدأ بإرسال بعثة مساع حميدة موريتانية تستقبلها مصر كما تستقبل وفود الدول التي تعترف باستقلالها وتتجول هذه البعثة داخل مصر وتنقل أخبارها وسائل الإعلام لتعريف الشعب المصري بموريتانيا، ثم تزور بعثة مصرية موريتانيا، ثم يتم افتتاح قنصلية موريتانية في القاهرة، ثم يتم استقبال ولد داداه في القاهرة لحضور اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية في يوليو ١٩٦٤ ويزور بعدها مصر زيارة رسمية، ثم يحضر اجتماع قمة عدم الانحياز في أكتوبر ١٩٦٤، ثم يتم الاعتراف الرسمي بموريتانيا وتبادل افتتاح السفارات بين الدولتين.[٩٣]

وزار مصر في يوليو ١٩٦٣ وفد موريتاني برئاسة وزير الصحة بابوبكار ألفا، واستقبله في المطار وزير الصحة المصري، كما استقبله عبد الناصر، وقام الوفد بجولة كبيرة داخل

مصر وقابل كبار المسئولين،[٩٤]، وسرعان ما تشكل وفد مصري في ١٩ نوفمبر ١٩٦٣برئاسة وزير الصحة محمد النبوي المهندس، شاركت فيه عدة وزارات مصرية لزيارة موريتانيا ردا لزيارة الوفد الموريتاني.[٩٥]

وفي ديسمبر ١٩٦٣ تم افتتاح قنصلية عامة لموريتانيا في القاهرة[٩٦]، وفي ٧ أبريل ١٩٦٤ وقع بالقاهرة اتفاق للتجارة بين مصر وموريتانيا، ووافق عليه مجلس الأمة المصري في ١٦ نوفمبر ١٩٦٤.[٩٧]

لقد بدا من تلك الخطوات المصرية المتلاحقة أنها عقدت عزمها على الاعتراف بموريتانيا دولة مستقلة ذات سيادة، وهو ما دفع كثير من دول العالم التي لم تكن تعترف بموريتانيا لتعيد النظر في شكل علاقتها معها.

ويعترف المسئولون الموريتانيون بفضل مصر بالدعاية لقضيتهم وتعريف العالم بها منذ لقاء عبد الناصر والمختار ولد داداه في مؤتمر القمة الإفريقي الأول في أديس أبابا، فمنذ هذا اللقاء فتحت أبواب الدول العربية والأفروآسيوية أمام موريتانيا، وبدأت الكتلة الشرقية تهتم بها وبخاصة الاتحاد السوفيتي والصين، وتوافدت وفودهما إلي موريتانيا للتعاون، وسعت إلي زيادة التعاون بينها وبين مصر[٩٨]

وعندما حضر المختار ولد داداه اجتماع القمة الافريقي في القاهرة يوم ١٧ يوليو ١٩٦٤، تجاور مقعده مع مقعد المغرب ورغم ذلك لم يدر بينهما حوار، وبذلت بعض الدول الافريقية جهودًا للوساطة بين البلدين إلا أنها لم تؤد إلي التقاء ولد داداه والحسن الثاني، واتفق وزيرا الاستعلامات في البلدين على إيقاف الحملات الإعلامية بينهما[٩٩] وبداية من أغسطس ١٩٦٤ توقف راديو المغرب عن المطالبة برد أراضي موريتانيا وتوقف راديو موريتانيا عن إذاعة أية مواد معادية للمغرب[١٠٠] وهو ما كان يعني تمهيد الطريق نحو وجود علاقات موريتانية – مغربية.

وازدادت العلاقات المصرية – الموريتانية توثقا؛ فبعد أن حضر ولد داداه اجتماع القمة الأفريقي بدأ زيارة رسمية لمصر حضر خلالها الاحتفالات بأعياد ثورة يوليو عام ١٩٦٤ وتفقد بعض المنشآت المصرية وزار بعض المدن مثل: بورسعيد وأسوان والاسكندرية واحتفت به مصر احتفاء كبيرا وغادرها في ٢٩ يوليو[١٠١]، وفي ١٩ يوليو ١٩٦٥ اعترفت مصر رسميا بموريتانيا وقدم أول سفير لموريتانيا أوراق اعتماده للرئيس عبد الناصر وهو الحضرامي ولد خطري أما سفير مصر فقد قدم أوراقه في ١٥ فبراير ١٩٦٦.[١٠٢]

وتكون بذلك مصر قد أغلقت ملف تأييدها للمغرب في مطالبته بضم موريتانيا، وسرعان ما اقتربت المغرب وموريتانيا، ورغم أن الوثائق المصرية لم تتناول ذلك فإن بعض الباحثين قد أشار إلي أن مصر وغينيا ومالي قاموا بترتيب لقاء سري بين الحسن الثاني والمختار ولد داداه في أسبانيا، وكان من نتائجه أن عاد الموريتانيون

المقيمون بالمغرب إلي موريتانيا[١٠٣] كما مهد هذا اللقاء لقرب إقامة علاقات طبيعية بين البلدين

وفتح تبادل العلاقات الدبلوماسية المصرية – الموريتانية الباب على مصراعيه أمام موريتانيا لتدشين علاقات مع باقي الدول العربية وتبادلت السفراء مع سوريا واليمن الشمالي، والوفود مع السودان والكويت والعراق[١٠٤]، وسرعان ما تبادلت العلاقات مع باقي الدول العربية، وتحسنت العلاقات مع المغرب بعد أن حضر ولد داداه مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط عام ١٩٦٩[١٠٥]، والتقى بالحسن الثاني مرتين واتفقا علي إزالة أسباب الخلاف بين البلدين[١٠٦]، وتبادل السفراء[١٠٧]، وبذلك انتهت قضية مطالبة المغرب بضم موريتانيا.

مصر والخلاف بين موريتانيا والمغرب حول الصحراء " الأسبانية " الغربية

كان للخلاف الموريتاني – المغربي امتدادات أخرى ؛ فعندما أعلن استقلال المغرب طالبت بضم المنطقة الواقعة جنوبها ما كان يعرف في ذلك الوقت باسم الصحراء الأسبانية – الصحراء الغربية – وعندما فشلت المفاوضات مع أسبانيا بدأت كتائب جيش التحرير المغربي نشاطها في المنطقة مما اضطر أسبانيا في أبريل ١٩٥٨ إلى التنازل عن الجزء الشمالي من الصحراء وتبلغ مساحته تُسع مساحة المنطقة، ثم أعلنت أسبانيا في ١٤ أبريل ١٩٥٨ اعتبار المنطقة الباقية مقاطعة أسبانية، وطالبت موريتانيا بضم الصحراء الغربية إليها لاعتبارات تاريخية ولغوية وثقافية واجتماعية وسوابق قانونية فعندما احتل الأسبان المنطقة أبرموا اتفاقا مع بعض رؤساء القبائل الموريتانية عام ١٨٨٦.[١٠٨]

وقد شنت وحدات جيش التحرير المغربي بالتعاون مع بعض مقاتلي الصحراء هجمات على القوات الأسبانية في الصحراء الغربية وشمال موريتانيا وحققت انتصارات عليها، وهو ما دفع أسبانيا إلي الاتفاق مع فرنسا، على توحيد عملياتهم العسكرية ضد المغرب والقبائل الصحراوية المتحالفة معها، واستعادت أسبانيا السيطرة على الصحراء الغربية وزال خطر جيش التحرير المغربي عن شمال موريتانيا[١٠٩]

لقد كان سكان منطقة ريودي أورو في الصحراء الغربية التي تنتمي للقبائل العربية في موريتانيا دائمة التنقل بين الأراضي الموريتانية والصحراء الغربية، وكانت موريتانيا تري في ضم الصحراء الغربية إلي المغرب تهديدا لها وقد يعرضها لغزو مغربي، أو تنظيم عمليات تسلل وتخريب فلا يبعد ميناء بورايتين الموريتاني الذي يصدر منه خام الحديد عن الصحراء الغربية أكثر من خمسة كيلومترات، وكانت موريتانيا تراهن على أن تطبيق حق تقرير المصير سيكون في صالحها فلم يكن لديها شك في أن سكان الصحراء سيطلبون الانضمام لموريتانيا.[١١٠]

وفي أكتوبر ١٩٦٤ اتخذت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار بالأمم المتحدة قرارًا يطالب أسبانيا بتصفية الاستعمار ومنح سكان الصحراء الغربية حق تقرير المصير والاستقلال، وطالب

مندوب موريتانيا من اللجنة بحق حكومته بالسيادة على الصحراء، حيث كان يطلق عليها حتى عام ١٩٦٠ الصحراء الموريتانية، وطالب ببدء المفاوضات بين بلاده وأسبانيا بهذا الخصوص، وأصدرت الأمم المتحدة قرار تدعو فيه أسبانيا لتحديد موعد مبكر لإعلان استقلال هذا الإقليم، وقد كان احتمال وجود ثروت معدنية فيه يزيد من تمسك أسبانيا به، إلا إذا حصلت على امتيازات وضمانات لاستغلال ما يكتشف به من معادن، وعندما عقدت لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة اجتماعها في ١٩٦٦ بأديس أبابا طالبت المغرب بحصول المناطق الواقعة تحت سيطرة أسبانيا على استقلالها وليس بضمها، وكان ذلك موضع انتقاد شديد داخل المغرب، فقد كانت المطالبة بالاستقلال تعني قبول انفصال هذه المناطق نهائيا عن المغرب، وألقي الشك على تبعية تلك المناطق للمغرب، وكان مستبعدا في ذلك الوقت استخدام المغرب أو موريتانيا إجراءات عنيفة لاستعادة هذه المناطق.[١١١]

ورغم ذلك فقد عولت موريتانيا على إنشاء أول حركة صحراوية في عام ١٩٦٦، سميت جبهة تحرير الصحراء وكان هدف الحركة تحرير الصحراء الغربية من الهيمنة الإسبانية، ومعارضة دعاوى المغرب في ضم الصحراء إليها.[١١٢]

وكانت السفارة المصرية بالرباط حريصة على تتبع أزمة الصحراء بين موريتانيا والمغرب وأسبانيا وفرنسا والأطراف التي لها صلة بذلك، وكثيرا ما كان يتناولها السفير المصري في تقاريره إلي وزارة الخارجية المصرية، كما كان أحيانا يثيرها مع المسئولين المغاربة، وبهذه الوثائق معلومات مهمة يمكن أن تفيد الدراسين لتلك القضية والمهتمين بها.

ودخلت الجزائر على خط الخلاف فقد كانت تنظر للصحراء الغربية على أنها منفذ لها على الأطلنطي لتصدير حديد تندوف على الحدود الجزائرية – الصحراوية، والتي هي أيضا محل خلاف جزائري – مغربي لذلك ففي اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أواخر ١٩٦٦ ناقشت اللجنة السياسية بناء على طلب المغرب قضية الصحراء الغربية، وطالبت الجزائر بإنشاء دولة مستقلة في هذه المنطقة بتصفية الاستعمار ومنح السكان حق تقرير المصير، كما طالب مندوبها في الأمم المتحدة بضرورة التشاور مع الجزائر قبل إعلان استقلال الصحراء، وبدا من سياستها في هذا الموضوع أن خيارها الآخر في حال فشل قيام دولة مستقلة في الصحراء الغربية، تأييد مطالبات موريتانيا بالصحراء على حساب المغرب للخلافات معها حول تندوف، فقد أيد مدير الإدارة الأفريقية في الخارجية الجزائرية الطلب الموريتاني بضم الصحراء، وكانت موريتانيا تراهن على الارتباط التاريخي والعرقي بينها وبين الصحراء وأكد مندوبها في اجتماع مجلس منظمة الوحدة الأفريقية على جذور العلاقات مع الصحراء وأنها إقليم من دولة مستقلة – يقصد موريتانيا – وهاجم المغرب

لمطالبتها باستقلال جزء من بلد مستقل، على حين كانت أسبانيا يهمها أن تبقي هذه المنطقة بيدها أكبر وقت ممكن في ظل الخلاف الموريتاني – المغربي – الجزائري، ولم يكن يقلقها ادعاءات المغرب في الصحراء بقدر ما كان يقلقها رغبة الأمم المتحدة في منح أهالي الصحراء حق تقرير المصير[١١٣]

وقد أوصت إدارة غرب أوربا الحكومة المصرية بعدم تبني مواقف تعتمد على العمل العسكري لأي طرف لتحرير المناطق التي تحت السيطرة الأسبانية، لعدم وجود أي حركات تحرير يعول عليها لتحقيق ذلك في هذه المنطقة ولعدم جدية المغرب في المطالبة بها أو استعدادها لاتخاذ إجراءات عنيفة في هذا المجال مما يؤدي إلي عدم فاعلية أي موقف متشدد تتخذه مصر لتحرير هذه المنطقة، وقد يؤثر على العلاقات العربية – الأسبانية، ولا يعني ذلك أن تتخلي مصر عن مبدئها في مكافحة الاستعمار، فعليها أن تمارس ذلك في هذه القضية من خلال الأمم المتحدة ولجانها ومنظمة الوحدة الأفريقية بدون تبنٍّ للموضوع أو إثارته، وذلك انطلاقا من واقع العلاقات القوية مع أسبانيا التي لم تعترف بإسرائيل، وعدم جدوي المواقف المتشددة لقضية التحرر ذاتيا،[١١٤] وطلبت الإدارة الأفريقية التمسك بحق تقرير المصير حتى لا تقع مصر في حرج مع أي طرف من أطراف النزاع وتحقيقا لرغبة أهالي المنطقة أنفسهم[١١٥]، وقد أيد وكيل وزارة الخارجية التمسك بحق تقرير المصير[١١٦]، وأبلغت الخارجية المصرية إداراتها وبعثاتها الالتزام بهذا المبدأ لحل قضية الصحراء،[١١٧] وكان سفير مصر في مدريد يري أن أي استفتاء يجري في الصحراء سيكون لصالح أسبانيا نظرا لما كانت تبذله من أموال على المشروعات الاجتماعية والانتاجية على حين لم يكن لكل من المغرب وموريتانيا الفرصة أو الإمكانات التي تنفرد بها أسبانيا في الصحراء الغربية[١١٨]

كان كل طرف في الخلاف يسعي إلي تحقيق أهدافه بما هو متاح لديه على حين كان الطرف الآخر يبذل كل جهد لإفساد ما يسعي إليه نده، ويستخدم كل ما يملك لإفساد محاولاته، فعندما دارت مفاوضات بين المغرب وأسبانيا حول الصحراء الغربية، هاجمت موريتانيا هذه المفاوضات وأكدت على حقوقها التاريخية والقانونية واللغوية والثقافية والدينية والعرقية فيها، وأكدت أن هذه المفاوضات يجب أن تكون مع موريتانيا وليس مع المغرب.[١١٩]

وكانت أسبانيا تمسك بالعصا من المنتصف بإظهار نوع من الود نحو وجهة نظر كل طرف على حدة دون أن تحسم موقفها بتبني وجهة نظر طرف على حساب الآخر فكان موقفها المحسوم هو مصلحتها في بقائها مسيطرة على الصحراء الغربية، وعندما قابل مندوب موريتانيا في الأمم المتحدة نظيره الأسباني في فبراير ١٩٦٦ لاحظ من أحاديثه ميل أسبانيا لوجهة النظر الموريتانية رغم نفي السفير الأسباني في

نواكشوط هذا التوجه وأن بلاده لا تميل لأي وجهة نظر سواء موريتانيا أو المغرب، وأنها تعمل على ترقية أحوال السكان، وكان المغرب دائم التذكير بهذه المشكلة(١٢٠)

وأجرت الجزائر اتصالات مع أسبانيا لمعرفة نواياها تجاه القضية، وكانت الأخيرة تري أنها إذا تركت الصحراء دون تأهيل شعبها الرحل فإن الحرب ستنشب حتما بين موريتانيا والمغرب وربما الجزائر أيضا ورغم أن مدير الإدارة السياسية بالخارجية الموريتانية أكد للسفير المصري في نواكشوط أن بلاده لا تطمع في الصحراء الغربية رغم قربها من موريتانيا وقبائلها تعيش بعضها في هذه الصحراء، إلا أنها لا تتصور أن المغرب قد يحتل هذه المنطقة وتصير مجاورة لموريتانيا في وقت لا تزال تحرض الشباب الموريتاني ضد حكومته، وقد كان هذا الخلاف حول الصحراء بين موريتانيا والمغرب سببا تتعلل به أسبانيا لتطيل استعمارها لهذه المنطقة، فرفضت الجلاء عنها حتى يتم حل الخلاف بين البلدين.(١٢١)

وكان من حلقات تطور الصراع على الصحراء الغربية حدوث تقارب موريتاني – جزائري – أسباني خوفا من التقارب المغربي – الأمريكي الذي بدت مظاهره تطفو على السطح، حيث حصلت المغرب على وعد أمريكي بتوريد أسلحة بحوالي ١٥ مليون دولار وتعتقد أسبانيا أن هذه الأسلحة قد تمكن المغرب من تنفيذ مطالبها الإقليمية، كما أنها قد تتحول لقاعدة عسكرية أمريكية، فإن وزارة الدفاع الأمريكية كانت تري أهمية وجود عسكري أمريكي في المغرب، ولم ترض عن قرار أيزنهاور بسحب القاعدة الأمريكية منها، وإذا استعادت المغرب الصحراء بالمعونة الأمريكية فإنها تصلح لأن تكون قاعدة عسكرية تتحكم في الخط الملاحي إلي أمريكا الجنوبية، وما زاد من قلق أسبانيا من الأطماع الأمريكية نجاح زيارة الملك الحسن الثاني للولايات المتحدة في ٩ ، ١٠ فبراير ١٩٦٧(١٢٢) ورغم رواج أن هذا التنسيق الثلاثي (موريتانيا – الجزائر– أسبانيا) عبارة عن اتفاق سري يهدف – بمساعدة فرنسا باستخدام قواتها المتواجدة في السنغال – إلي الدفاع عن موريتانيا ضد أي هجوم مغربي، فقد اتضح أنه تنسيق غير مكتوب لمراقبة الحدود المشتركة الجزائرية – الموريتانية – الصحراوية،(١٢٣)، وأكد مدير إدارة أفريقيا بالخارجية الفرنسية مورزيهMarzet للسفير المصري بباريس عبد المنعم النجار أن بلاده توصلت إلي تفاهم مع أسبانيا دون توقيع اتفاق مكتوب حول التعاون في حالة وقوع هجوم على موريتانيا عبر الصحراء الغربية التي تحتلها أسبانيا، فقد كان لدى فرنسا قوات في السنغال وفي فرنسا نفسها جاهزة للدفاع عن موريتانيا، ولا حاجة لفرنسا إلى التنسيق مع دول أخرى للدفاع عن موريتانيا؛ فقد استطاعت فرنسا في السابق صد قوات مغربية قادمة من الصحراء الغربية نحو موريتانيا قبل استقلالها، وقد استبعد السفير المصري في باريس قيام المغرب بعمل

عسكري ضد موريتانيا بسبب تدهور العلاقات بين فرنسا والمغرب، لأن ذلك قد يدفع فرنسا بألا تتردد في تنفيذ التزاماتها العسكرية تجاه موريتانيا(١٢٤)

ولعل ما كان يقلق موريتانيا من المملكة المغربية رغم أنه ليس بينهما حدود مشتركة، أن قوات جيش التحرير المرابط على أراضي المغرب والمدعوم منها ويعمل في الصحراء الغربية امتدت عملياته إلي موريتانيا(١٢٥)، كما أن المغرب استطاع عقد اتفاقية سرية مع زعيم جبهة تحرير الصحراء التي كانت تمولها موريتانيا ونقل ولائه إلي المغرب.(١٢٦)

وقد كان أكثر ما يقلق أسبانيا في التقارب المغربي – الأمريكي علاوة على حرص الولايات المتحدة على وجود عسكري لها على سواحل المغرب المطلة على المحيط الأطلنطي، اهتمام الشركات الأمريكية المتزايد بخامات الفوسفات المتواجدة في الصحراء والتي تستغلها الشركات الأسبانية، وقد حاولت أسبانيا أن تكسب مصر إلي جانبها بإظهار أنها على استعداد لإجراء استفتاء لتقرير المصير طبقا لقرارات الأمم المتحدة، رغم أن المغاربة يتسللون إلي الصحراء للتأثير على هذه العملية(١٢٧)، وبدا أنه ورغم العلاقات التجارية والثقافية بين المغرب وأسبانيا فإنها ستضع العراقيل أمام انضمام الصحراء إلي المغرب، وستحاول أسبانيا الاحتفاظ بالصحراء(١٢٨)

وقد طرحت لمشكلة الصحراء الغربية حلولا، كان منها اقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا بأن تحصل المغرب على شمالها وموريتانيا على الجزء الجنوبي منها، وفي الوقت نفسه بذلت أسبانيا كثير من الأموال لاجتذاب قلوب سكان الصحراء ناحيتها حتى إذا ما حدث استفتاء على حق تقرير المصير يأتي لصالحها، فهي تستغل ثروات البلاد وخيراتها وبخاصة الفوسفات، وكان رأي إدارة غرب أوربا بالخارجية المصرية إعادة النظر في تأييد مصر لاستفتاء حق تقرير المصير، وتأييد ضم المنطقة لإحدي الدول المجاورة وفضلت ضمها لموريتانيا(١٢٩)، ولعل رأي إدارة غرب أوربا انطلق من طبيعة العلاقات المصرية – الموريتانية القوية علاوة على توجهاتها القومية العروبية.

وقد كان التعاون الموريتاني – الجزائري – الأسباني يصب في خانة وضع المزيد من العراقيل في طريق العلاقات الموريتانية – المغربية وبعدها عن إيجاد تقارب قريب بينهما، وهو ما كان يزيد الخلافات العربية سخونة وانقساما، وكانت موريتانيا تري أنه طالما الملك الحسن الثاني على العرش فإنه لا سبيل للتفاهم بين البلدين.(١٣٠)

وعندما تحسنت العلاقات بين موريتانيا والمغرب في عام ١٩٦٩، وتم الاتفاق على تبادل السفراء في عام ١٩٧٠، اجتمع الملك الحسن الثاني والمختار ولد داداه في الدار البيضاء في يونيو ١٩٧٠، وكان الملك يعتقد بأن مطالبة

موريتانيا بالصحراء كان للضغط على المغرب للاعتراف باستقلال موريتانيا وقال لولد داداه: "والآن وقد تحقق هذا الاعتراف بشروطكم أعتقد أنكم لن تتخلوا عن مطالبكم فحسب بل إنكم كذلك ستساعدوننا في طرد المستعمرين الاسبان من أرضنا" وكان رد ولد داداه عكس ما توقع الملك بالتأكيد على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من موريتانيا، وقد أثار الرد الملك واتفقا على الحديث عن تحرير الأرض أولاً ثم يلي بعد ذلك الحديث عن مصيرها، واقترح ولد داده عقد اجتماع قمة في مدينة نواذيبو بموريتانيا لدراسة قضية الصحراء بحضور الجزائر، وفي ١٤ سبتمبر اجتمع القادة الثلاثة، حيث بحثوا الاتفاق على مجموعة من الخطوات للتعجيل برحيل أسبانيا من الصحراء، واستبعدوا العمل العسكري والتركيز على العمل السياسي وإنشاء محطة إذاعة من موريتانيا موجهة لأهالي الصحراء، إلا أن الخلافات التي كانت بين الأطراف الثلاثة وخصوصا بين الجزائر والمغرب، جعلت هذا الاتفاق يولد ميتا، وازدادت الخلافات أكثر بين الدول الثلاث.[١٣١] واشتدت الأزمة تعقيدا، ووصلت لدرجة الحرب بين المغرب وموريتانيا، ولم تحل أزمة الصحراء الغربية حتى فترة إعداد البحث.

العلاقات الثنائية: خصوصية التعاون المصري – الموريتاني:

العلاقات السياسية المصرية – الموريتانية

منذ أن حدث الاتصال في العلاقات المصرية – الموريتانية، ظهر واضحا أن التوجهات السياسية للبلدين تسير في خط واحد تجاه القضايا الإقليمية والدولية، ولقد مثل لقاء عبد الناصر وولد داداه في أديس أبابا في ١٩٦٣ انطلاقة لتعاون مصري– موريتاني في المجالات السياسية على مستوي علاقات البلدين وفي المحيطين الإقليمي والدولي، وحفلت الوثائق المصرية بكثير من المعلومات التي رصدت هذا الحراك في العلاقات ين البلدين، وهو ما يمكن أن يلقي الضوء على جوانب أخرى لكثير من الأحداث التي مرت بها العلاقات المصرية – الموريتانية.

وكانت أول زيارة رسمية للمختار ولد داداه للقاهرة في يوليو ١٩٦٤ عندما حضر اجتماع القمة الأفريقي، وكانت تصريحات وكلمات ولد داداه تتفق وتنسجم مع السياسة التي تتبعها مصر في محاربة الاستعمار وتقوية العلاقات الأفريقية وتحرير الدول التي لم تنل حريتها من الاستعمار[١٣٢]، وبدا أن هذه الدولة الحديثة الاستقلال تخطو خطوات كبيرة لتنضم إلي الدول التي تتزعم حركات التحرر في أفريقيا وفي دول عدم الانحياز مثل مصر وغانا وغينيا، وهي أمور بدت لافتة للنظر، ولا شك في أن ذلك زاد من ارتياح عبد الناصر لهذا التوجه الذي خص ولد

داداه بمزيد من الاهتمام وبمعاملة متميزة، وأفسح له المجال ليتعرف على مصر أكثر وزيارة منشآتها ومدنها، ودارت مناقشات بينه وبين عبد الناصر أظهرت توافق الرؤي بينهما تجاه قضايا المنطقة والتعاون بين مصر وموريتانيا، وتكررت زيارات ولد داداه للقاهرة، الذي كان يخصه عبد الناصر بمعاملة متميزة .(١٣٣)

وكانت مصر تدرك أن الجمهورية الوليدة تحتاج إلي مزيد من الدعم على المستوي الدولي وخاصة في علاقاتها بفرنسا وعندما انسحبت موريتانيا من منظمة الأوكام OCAM(١٣٤)المنظمة الأفريقية والملجاشية للتعاون الاقتصادي، ناقش هذا الأمر مع الخارجية الفرنسية محمد فائق، مستشار عبد الناصر للشئون الأفريقية وعصمت عبد المجيد الوزير المفوض بالسفارة المصرية بباريس في ١٩٦٥، ودافعا عن قرار المختار ولد داداه – الذي كان رئيسا للمنظمة – بالانسحاب منها،(١٣٥) بسبب دعوة رئيس ساحل العاج "فيليكس هوفويت بواني Félix Houphouët-Boigny"لعقد اجتماع للمنظمة بأبيدجان وتحديد موعد المؤتمر وقبول انضمام الكونغو إلي المنظمة دون الرجوع لرئيسها المختار ولد داداه.(١٣٦)

ولم تكن مصر بعيدة عن تطورات علاقة موريتانيا بفرنسا وعندما قررت الأخيرة استكمال جلاء قواتها عن موريتانيا في ٢٩ ديسمبر ١٩٦٥ بسحب الفرقة الثانية عشرة الصحراوية للاستكشاف والدفاع من مدينة آتار، تابعت مصر ذلك باهتمام كبير وترقب حتى لا يحدث ما يفسد هذا الانسحاب الذي كان قد بدأ عام ١٩٦١ من منطقة نيما، ورغم ذلك احتفظت فرنسا بالقاعدة الجوية الحربية بآتار تحت تصرف القوات الجوية الفرنسية.(١٣٧)

وعندما زار موريتانيا جاك فوكار Jacques Foccart سكرتير عام رئاسة الجمهورية الفرنسية للشئون الأفريقية، طلبت الإدارة الأفريقية بالخارجية المصرية، من السفارة بنواكشوط معرفة ما قد يكون قد أثاره فوكار من موضوعات خلال زيارته التي لم تستغرق أكثر من ثمان وأربعين ساعة، وأوضحت السفارة أنهقام بزيارة الميناء والمستشفى الجديدين بنواكشوط، وقابل المختار ولد داداه وناقش معه الصعوبات التي تعاني منها غينيا، وعلاقات موريتانيا مع السنغال التي تعاني من التوتر بسبب دفعها للزنوج من أصل سنغالي لمناوأة العرب الموريتانيين داخل موريتانيا، ومساعي السنغال لإيقاف الميناء الموريتاني الجديد حتى تظل واردات موريتانيا تمر عبر السنغال.(١٣٨)

وكان من الوفاق بين السياستين المصرية والموريتانية اتفاقهما على تقييم النظام الحاكم في تونس فمصر لم تكن راضية عن سياسة تونس الخارجية في عهد بورقيبة، كذلك رأت موريتانيا أن توجهاته وميله نحو فرنسا وسعيه لتكوين مجموعة من الدول الناطقة بالفرنسية في غير صالح الدول العربية، وكانت تري أنه يحارب القومية العربية وإذاعة صوت العرب.(١٣٩)

وكانت العلاقات المصرية الموريتانية تزداد توثقا بمرور الأيام في ظل قيادة كل من عبد الناصر وولد داداه، وكثيرا ما قابل وزيرا خارجية البلدين بعضهما بعضا سواء في القاهرة أو غيرها، مثلما حدث في آخر يناير ١٩٦٧ عندما حل بالقاهرة وزير خارجية موريتانيا وقابل محمود رياض وزير الخارجية والرئيس جمال عبد الناصر ووزير التخطيط لبيب شقير ومحمود فوزي نائب رئيس الوزراء، وزار المختار ولد داداه مصر في ٢٧ مارس ١٩٦٧ وصحبه وفد من عشرين فردا من المسئولين الموريتانيين لمدة أسبوع كزيارة رسمية والتقي الرئيس عبد الناصر أكثر من مرة وزار بعض المصانع وبعض الأماكن الثقافية والآثار المصرية والاتحاد الاشتراكي واتفق على تكثيف التعاون المصري مع موريتانيا[١٤٠]

وعندما قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قطع العلاقات مع بريطانيا التي قررت مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا إعلان استقلال روديسا من جانب واحد في ١٩٦٥، استطاع عبد الناصر بالاتفاق مع مجموعة من الدول الأفريقية – كانت موريتانيا على رأسهم – قطع العلاقات مع بريطانيا بقرار من منظمة الوحدة الأفريقية وقد حاولت بريطانيا إعادة العلاقات مع مصر في ١٩٦٧ وأخذت تروج لذلك عن طريق وزير خارجيتها، وعندما بدا لبعض الدول أن مصر تتخلي عن المجموعة الأفريقية، اجتمع وكيل وزارة الخارجية المصرية مع سفراء هذه الدول وأبلغهم أن مصر لن تقوم بذلك إلا بالاتفاق معهم[١٤١] بل دعا الرئيس عبد الناصر رؤساء دول موريتانيا والجزائر وغينيا وتنزانيا لاجتماع في القاهرة خلال أبريل ١٩٦٧ للتشاور حول الأمر، وكان ولد داداه أول من حضر الاجتماع فقد كان في زيارة رسمية لمصر واستمر حتى حضر القمة الأفريقية المحدودة مع زعماء الدول الأربع الآخرين لمناقشة قضايا النظام العنصري في روديسيا.[١٤٢]

وبعدما قامت اسرائيل بالاعتداء على مصر وسوريا والأردن في ٥ يونيو ١٩٦٧ اشتعلت المظاهرات الغاضبة واقتحمت سفارة الولايات المتحدة بنواكشوط، ولم تستطع الحكومة السيطرة على هذه المظاهرات بسهولة[١٤٣]، وقام الموريتانيون بجمع التبرعات لمصر، وسلم وزير خارجية موريتانيا السفير المصري في نواكشوط شيكا بمبلغ ٤٢٠ ألف فرنك فرنسي كدفعة أولي من التبرعات وأبلغه أن الدفعة الباقية سترسل عن طريق البنك إلي القاهرة.[١٤٤]، وتبرع الموريتانيون بحليهم وما يملكون من أنعام وماشية وقدر البعض هذه التبرعات بملايين الفرنكات[١٤٥] وقطعت موريتانيا علاقتها بالولايات المتحدة ردا على العدوان[١٤٦]

وفي أعقاب العدوان أصبح خطا رئيسا في السياسة الموريتانية، تأييد مصر فيما تتخذه من سياسات وإجراءات لطرد إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها، ولم يلتق مسئول مصري ونظيره الموريتاني أو يلتق وفد مصري بوفد

موريتاني سواء في القاهرة أو نواكشوط إلا ويصدر عقب اللقاء بيان يندد بالعدوان الإسرائيلي ويعلن وقوف موريتانيا حكومة وشعبا بجوار مصر في كفاحها ونضالها من أجل العروبة، كما كان المختار ولد داداه رئيس موريتانيا حريصا على استقبال أي مسئول أو وفد مصري يزور موريتانيا، مثلما حدث أثناء زيارة وفد المجلس الأعلي للشئون الإسلامية لموريتانيا في يناير ١٩٦٨ والتقاؤه بمشايخ الطرق الصوفية والعلماء الموريتانيين[١٤٧]، ومحمد حسن الزيات رئيس هيئة الاستعلامات والمبعوث الشخصي لعبد الناصر أثناء زيارته لموريتانيا في أكتوبر ١٩٦٨[١٤٨]، وكان السفير الموريتاني في القاهرة عبد الله بن أريبة على تواصل مع المسئولين المصريين خلال العام نفسه[١٤٩]، وكانت مصر محطة رئيسة في الزيارات التي كان يقوم بها الرئيس الموريتاني للدول العربية الواقعة في شرق مصر أو زياراته لدول الكتلة الشرقية وكثيرا ما كان يلتقي بالرئيس عبد الناصر في طريق ذهابه أو طريق عودته، مثلما حدث في ٧ نوفمبر ١٩٦٨ عندما التقى به قبل توجهه لسوريا، وكانت القضايا العربية وأزمة الشرق الأوسط هي مثار النقاش بينهما[١٥٠]

ولم تتوقف اللقاءات بين المسئولين المصريين ونظرائهم الموريتانيين خلال عام ١٩٦٩؛ فعندما قام حسين الشافعي بجولة في دول غرب أفريقيا بدأ بزيارة موريتانيا في ٢ يوليو ١٩٦٩ واستقبله المختار ولد داداه رئيس الجمهورية[١٥١]، وفي أكتوبر ١٩٦٩ زار وفد من مجلس الأمة المصري برئاسة وكيل المجلس كمال الدين الحناوي موريتانيا، وأصدرت الحكومة الموريتانية بيانا بمناسبة الزيارة أكدت فيه على تأييدها لمصر ضد الاعتداء الاسرائيلي[١٥٢]، وزار رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية (البرلمان) مصر في يونيو ١٩٦٩، وقابل العديد من المسئولين المصريين ومنهم شيخ الأزهر، كما أقام رئيس مجلس الأمة المصري حفل تكريم له، وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٦٩ ألغت السفارة الموريتانية بالقاهرة احتفالاتها بعيد الاستقلال، بسبب ظروف العدوان الإسرائيلي على مصر والدول العربية[١٥٣]

وعندما اجتمع مؤتمر البرلمانيين الدوليين بالقاهرة في فبراير ١٩٧٠ وتم انتخاب لبيب شقير رئيس مجلس الأمة المصري بالاجماع رئيسا للمؤتمر، دعمت مصر اختيار يوسف كويته رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية نائبا ضمن اثني عشر نائبا للرئيس[١٥٤]، واستقبله الرئيس عبد الناصر حيث دار الحديث في اللقاء عن تطوير العلاقات المصرية الموريتانية.[١٥٥]

وفي ٢٠ مايو ١٩٧٠ تأسست جمعية للصداقة المصرية – الموريتانية وترأسها وزير العدل المصري مصطفي كامل إسماعيل[١٥٦]

وتوالت زيارات المسئولين الموريتانيين للقاهرة؛ فزار وفد من حزب الشعب الحاكم في موريتانيا القاهرة في يوليو ١٩٧٠، وكان من أعضائه وزيري التعليم الفني والشباب، وقابلهم

الرئيس عبد الناصر، ونائب رئيس الجمهورية أنور السادات ووزير الشباب صفي الدين أبو العز، وكثير من المسئولين المصريين.[١٥٧]

وزار الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه القاهرة لمدة ثلاثة أيام، ووصل القاهرة مساء ٥ سبتمبر ١٩٧٠ قادما من أديس ابابا، وكان هناك توافق تام بين مصر وموريتانيا فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وكانت للزيارة جوانبها الأخرى غير السياسية؛ فقد زار الرئيس الموريتاني المركز القومي للبحوث، وزار السفارة الموريتانية، وبرج القاهرة، وقام برحلة نيلية[١٥٨].

وعاد للقاهرة في أواخر سبتمبر بعد أن ألغى زيارته إلي نيجيريا لحضور جنازة عبد الناصر في ١ أكتوبر ١٩٧٠، وصاحبه وفد موريتاني كبير.[١٥٩]

العلاقات المصرية – الموريتانية في المجالات غير السياسية:

المجالات التعليمية والصحية والعسكرية :

عندما تكون الاتحاد العام للنقابات الموريتانية في يناير ١٩٦١ طالب في مؤتمره الأول بتعميم التعليم والثقافة العربية وجعل اللغة العربية الأداة الرسمية التي توحد بين عناصر الشعب الموريتاني، وتبني هذا المطلب في الاتحاد نقابة المعلمين التي طالبت بتعزيز الاتصال بمصر[١٦٠] لتحديث التعليم وإدخال اللغة العربية في المدارس وتكوين كوادر تقوم بالتعريب

وسرعان ما زار وفد موريتاني برئاسة وزير الصحة مصر في يوليو ١٩٦٣ وقابل كبار المسئولين، منهم: وزيرا التعليم والصحة، واتفقوا على مجموعة من البروتوكولات لتوقيعها بين مصر وموريتانيا[١٦١]، وقد وافقت مصر على إيفاد ثلاثة مدرسين ومفتش إلي موريتانيا وتبادل رحلات الشباب وتقديم منح تعليمية وفنية وتزويد موريتانيا بالكتب وتعهدت وزارة الشباب ببناء بيت للشباب والثقافة[١٦٢] وكان ممن التقاهم الوفد أيضا وزير الأوقاف د. محمد البهي حيث طلبوا منه مساعدة مصر في نشر اللغة العربية وأن تبعث مفتشا للغة العربية يكون مجيدا للغة الفرنسية ورشح الأزهر الدكتور محمد محمد الفحام العميد السابق لكلية اللغة العربية للقيام بهذه المهمة لأنه من الحاصلين على شهادة الدكتوراه من فرنسا، وقد تحملت مصر مرتبه ونفقات سفره وأسرته.[١٦٣]

وفي العام نفسه تشكل وفد مصري برئاسة وزير الصحة محمد النبوي المهندس في ١٩ من نوفمبر ١٩٦٣ لزيارة موريتانيا، من ممثلين لوزارات الخارجية، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، ووزارة الأشغال، والمؤسسة العامة لتعمير الصحاري (وزارة الزراعة) ووزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة العمل، والأزهر الشريف، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الشباب،[١٦٤] وعندما وصل الوفد موريتانيا قابل كثير من المسئولين الموريتانيين وزار كثير من الأماكن وحصل على قائمة بالمطالب الموريتانية[١٦٥]، وقد

اتفق على تزويد موريتانيا بالكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية وإرسال مجموعات من كتب تدريس مواد التعليم الثانوي باللغة العربية على سبيل النماذج وتقديم مزيد من المنح للموريتانيين، وإيفاد خبير في التعليم الابتدائي لوضع خطة لتعليم اللغة العربية وتأليف كتاب قراءة عربية للطلبة الموريتانيين[١٦٦] وقدم الأزهر لموريتانيا خلال العام الدراسي ١٩٦٣/ ١٩٦٤ عشر منح دراسية تم شغل سبع منها خلال ١٩٦٤ واستكمل الباقي في العام التالي[١٦٧]

وبعد الزيارة الأولى للوفد المصري لموريتانيا أعد وزير الصحة النبوي المهندس تقريرا عن مطالب الحكومة الموريتانية في جميع المجالات وقدمه للقيادة السياسية[١٦٨]، وبدأت المساعدات المصرية تصل إلي موريتانيا وبخاصة إمدادها بالأطباء ورجال الأزهر والمهندسين، وكان من بين هؤلاء الدكتور أحمد فهمي لطفي الدغش، الدكتور حاتم أحمد محمد المكاوي،[١٦٩]ووافق رئيس الجمهورية في يونيو ١٩٦٤ على شراء أدوية لتقديمها هدية لموريتانيا.[١٧٠]

وافتتح المختار ولد داداه المركز الثقافي العربي (المصري) في فبراير ١٩٦٤ الذي مارس دورا مهما في نشر الثقافة العربية في موريتانيا، كما كانت تجري فيه امتحانات الشهادة الثانوية المصرية للموريتانيين، وكان مدير المركز هو من يوقع على هذه الشهادات[١٧١]

وقد أثرت الثورة المصرية في الثقافة الموريتانية وبخاصة في الشعر العربي الذي امتاز به الموريتانيون، واتجه اتجاها جديدا للتعبير عن أحاسيس الوطن وعن الأمة العربية ووحدتها، فصيغت القصائد في أثر ثورة يوليو وما أحدثته في الأمة العربية، والدعوة لوحدتها، وتغنوا بالاستقلال وتغنوا للعروبة ومجدوا الوطنية ونادوا بمحو آثار العبودية[١٧٢]

وطلب الموريتانيون من الوفد المصري الذي زار موريتانيا عام ١٩٦٣ أن تستقبل القاهرة وفدا منهم خلال عام ١٩٦٤ لزيارة الكليات والمعاهد والمصانع العسكرية المصرية، وكل ما يمكن مشاهدته بالنسبة للمجهود الحربي، وأن تقوم مصر بتدريب بعض الموريتانيين في الكليات والمعاهد العسكرية وإمداد موريتانيا ببعض الأسلحة، وتدريب بعض الأفراد على أعمال المخابرات العسكرية، ولكن الزيارة لم تحدث؛ وعليه فإن ما كان مخططا له لم يتم[١٧٣]، ولعل الحكومتين المصرية والموريتانية رأتا تأجيل تنفيذ ذلك مراعاة لمخاوف المغرب ونظرة الارتياب التي قد تصيب فرنسا من الانفتاح في التعاون العسكري بين مصر وموريتانيا.

وعندما قابل سفير مصر في نواكشوط وزير الدفاع الموريتاني يوم ٢٠ مايو ١٩٦٦ أبلغه أن رئيس الجمهورية المختار ولد داداه قرر إرسال بعثة عسكرية موريتانية لمصر في سبتمبر ١٩٦٦، وأن ارتباط موريتانيا بمعاهدة دفاع مع فرنسا لا يمنعها من التعامل مع الدول الأخري،

وتوقع وزير الدفاع بعد الزيارة أن تتعرض موريتانيا لضغوط إقتصادية فرنسية، وقد وافقت مصر على طلب رئيس موريتانيا إيفاد بعثة عسكرية لمصر، فقد رأت أن دورها الرائد لا يمكنها من أن ترفض هذا الطلب الذي لن يهدد العلاقات العربية – الفرنسية، وأنها تقبل التحاق أبناء بعض الدول الإفريقية الأخرى مثل السودان والصومال بمعاهدها العسكرية، وأن ميثاق منظمة الدول الأفريقية يدعو للتعاون بين أعضاء المنظمة في جميع المجالات بما فيها العسكرية، ورأت إدارات الخارجية المصرية مراعاة الآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك بالنسبة للعلاقات المصرية – الفرنسية و العلاقات المصرية – المغربية، والضغوط التي يمكن أن تتعرض لها موريتانيا من فرنسا.(١٧٤)

وقد وصل تعداد طلاب وطالبات موريتانيا الحاصلين على منح من وزارة التعليم العالي المصرية عام ١٩٦٤ خمسين في مراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الجامعية، وفي عام ١٩٦٦ بلغ عددهم ثمانين منهم ثلاثون في مرحلة التعليم الجامعي، وأربعون في التعليم ما قبل الجامعي وعشرة في التدريب المهني، ونظرا لبعد المسافة وتقديرا لأهمية التواصل بين المبعوثين الموريتانيين وذويهم فقد أصدر وزير التعليم العالي الدكتور عبد العزيز السيد قرارا في ٩ يناير ١٩٦٤ ينص على أن كل من أمضي عامين دراسيين في مصر يحق له السفر في الإجازة الدراسية على نفقة مصر لزيارة أهله في موريتانيا(١٧٥)، وقد ألحقت بعض الطالبات الموريتانيات ببيت الطالبات الوافدات بالأورمان(١٧٦)، مثلما كان يتم إلحاق الطلاب المتلحقين بالأزهر بمدينة البعوث الإسلامية.(١٧٧)

وكان من أثر انفتاح موريتانيا على مصر وفتح الباب أمام طلابها للدراسة فيها، أن أصبحوا في الخط الأمامي للقومية العربية، فتشبعوا بأفكارها، وبدأوا في ممارسة أنشطتهم في دعمها وقرر ما يقارب ثلاثين منهم التظاهر أمام جامعة الدول العربية والقنصلية الموريتانية في الزمالك، وسفارة ألمانيا يوم ١٤ مارس ١٩٦٥ للمطالبة بسحب السفير الموريتاني من ألمانيا الغربية تضامنا مع الدول العربية(١٧٨)، في موقفها من تأييد ألمانيا لإسرائيل ودفعها تعويضات لها، وإقامة علاقات دبلوماسية معها في هذا العام، كما أمدتها صفقة أسلحة كبيرة، ضمت طائرات ودبابات وعربات مدرعة، ومساعدات في صناعة الأسلحة الكيميائية والنووية.(١٧٩)

وبدأت موريتانيا في تدريس اللغة العربية إجباريا على طلابها وخاصة في المرحلة الثانوية للسير في سياسة التعريب وبخاصة في دوائر الحكومة، وهو ما أثار مجموعة من الموريتانيين السود الذين كان يعتمد عليهم الاستعمار الفرنسي في إدارة شئون البلاد وكانوا لا يتقنون العربية، رغم تفوقهم في التعليم وإجادتهم للغة الفرنسية، وقد استطاعت الحكومة السيطرة على الموقف، وألقت القبض على ١٩ من المسئولين عن المظاهرات.(١٨٠)

وفي ٦ سبتمبر ١٩٦٩ قابل وزير التعليم الموريتاني أحمد ولد عمار والوفد المرافق له وزير التعليم المصري محمد حافظ غانم حيث ناقشا جميع الملفات الثقافية واحتياجات موريتانيا من المدرسين المصريين.(١٨١)

ووصل عدد الطلاب الموريتانيين الحاصلين على منح للدراسة في مصر خلال العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ ثمانية عشر طالبا وطالبة بالجامعات وسبعة طلاب وطالبات بالمدراس في المراحل الدراسية المختلفة، الابتدائية والاعدادية والثانوية بأنواعها العامة والفنية، كما أضيف إليهم ثلاثة طلاب جدد خلال العام للدراسة بالمعاهد الفنية، وبذلك يكون عدد المنح المقدمة للطلاب الموريتانيين عن طريق وزارة التعليم العالي ٢٨ منحة، وقد تنوعت تخصصات الطلاب والطالبات في الجامعات؛ فكان منهم من التحق بالاقتصاد والعلوم السياسية ومنهم من التحق بالطب والطب البيطري والألسن والزراعة والتجارة والحقوق والآداب وغيرها من التخصصات الأخرى وكانت إدارة البعثات تنسق بينها وبين الأزهر والأوقاف في تقديم المنح فمن كان يحصل على منحة من التعليم العالي لا يحصل على منحة من الأزهر والأوقاف والعكس صحيح، وكانت الحكومة المصرية تتكفل بنفقات السفر لكل طالب عند انتهاء دراسته وتصرف له مكافأة بمناسبة حصوله على شهادة التخرج(١٨٢)، هذا بخلاف المنح التي كان يقدمها الأزهر سنويا للطلاب، التي كانت تصل إلي مثل هذا العدد تقريبا.(١٨٣)

وقد أرسل الأزهر والأوقاف إلي موريتانيا الوعاظ لنشر تعاليم الدين الإسلامي وأرسل مقرئي القرآن لإحياء ليالي رمضان ومنها رمضان عام ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠.(١٨٤)

لقد حرصت مصر على تقديم يد العون لموريتانيا في المجالات التعليمية والصحية والعسكرية، وقدمت كثير من المنح التعليمية والتدريبية للموريتانيين في جميع مراحل التعليم عن طريق وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والأزهر، ولاحظنا ازدياد أعداد الموريتانيين قبل هزيمة ١٩٦٧، واستمرت المنح رغم الحرب، حتى نهاية فترة الدراسة، فقد استمرت مصر في التكفل بالدارسين الموريتانيين في مصر واستقدمت طلابا جددا رغم أن أعدادهم لم تكن مثلما كانت قبل الحرب.

ورغم أن الوثائق الخاصة بوزارة الصحة المصرية المتصلة بفترة البحث وموضوعه غير موجودة بدار الوثائق القومية، فإن القرارات التي تعلقت بإيفاد أطباء أو تقديم أدوية للموريتانيين أعطتنا مؤشرا على وجود تعاون مهم بين البلدين في هذا المجال، وهو ما يفتح المجال أمام الباحثين لإعداد أبحاث عن تلك النقطة، علاوة على توسيع البحث في المجالات التعليمية والعسكرية.

المجالات الاقتصادية:

احتلت العلاقات الاقتصادية بين مصر وموريتانيا مكانة مهمة في منتصف الستينيات، ففي أبريل ١٩٦٤ فوض عبد الناصر وزير الخزانة نزيه أحمد ضيف في التوقيع على اتفاق للتجارة بين مصر وموريتانيا، وحضر وزير المالية الموريتاني بابكر ألفا إلي القاهرة للتوقيع عليه في ٧ أبريل ١٩٦٤، وقد وافق مجلس الأمة على الاتفاق في جلسة ١٦ نوفمبر ١٩٦٤، وقد جاء هذا الاتفاق لتدشين صفحة مهمة من العلاقات التجارية بين البلدين، وأرفق بهذا الاتفاق قوائم لصادرات مصر إلي موريتانيا وصادرات موريتانيا إلي مصر وقد شملت الصادرات المصرية نحو ثمانية وثمانين نوعا، منها: القطن ومنتجاته والألياف والحرير والصوف والمنتجات الزراعية والأدوية والمعادن ومنتجات الحديد والأجهزة ومنتجات متنوعة مرتبطة بما تنتجه المصانع المصرية، وتمثلت صادرات موريتانيا فيما تملكه من ثروة حيوانية وسمكية وبعض الخامات مثل الحديد والنحاس والمنتجات اليدوية وقد جاءت في خمسة عشر نوعا، واتفق الطرفان أن هذه قائمة استرشادية ويمكن تجاوزها إلي أنواع أخرى مع إعفاء صادرات البلدين من أية جمارك، كما اتفق الطرفان على إقامة أسواق ومعارض ومراكز تجارية دائمة ومؤقتة، وقد تم توقيع خطابين من الطرفين تعهد فيه كل طرف بتخفيض الرسوم المحلية وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين لتكون سلع البلدين منافسة لمثيلاتها المستوردة من البلاد الأخري.[١٨٥]

واستجابت مصر لطلب موريتانيا لإرسال خبير في تركيب وإدارة محطة إرسال، وأرسلت الحكومة المصرية رئيس أقسام هندسة اللاسلكي بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وتحملت راتبه وجميع النفقات له ولأسرته.[١٨٦]

وطلب قنصل موريتانيا في القاهرة من وزير الصناعات الخفيفة المهندس أمين حلمي كامل في ٢٣ مارس ١٩٦٥ – بعد أن زار مصنع مصر للألبان والأغذية – إيفاد بعض المتخصصين المصريين في مجال صناعة الألبان إلي موريتانيا لدراسة الوضع هناك تمهيدا لإنشاء مصنع للألبان بناء على طلب رئيس الجمهورية المختار ولد داداه، وذلك ضمن المساعدات الفنية التي تقدمها لها مصر[١٨٧]، فأرسلت مصر في عام ١٩٦٥ الدكتور محمد سعيد الرافعي رئيس مجلس إدارة شركة مصر للألبان والأغذية للقيام بهذه المهمة على نفقة مصر[١٨٨]، وبعد عودته وإعداده لدراسة لهذا الموضوع طلبت موريتانيا عودة الدكتور الرافعي مرة أخرى إليها لاستكمال الموضوع، وعاد مرة أخرى في يناير ١٩٦٩.[١٨٩]

ووضعت موريتانيا على خريطة الزيارات للوفود المصرية في منطقة غرب أفريقيا للعناية بها وتقديم الدعم الفني لها، فعندما تشكل وفد لزيارة سيراليون وداهومي للتشاور مع حكومتيهما في أوجه التعاون والمشروعات التي يمكن أن تقام

بينهما وبين مصر في ١٩٦٥ أضيفت موريتانيا إلي مهمة الوفد،[١٩٠] واجتمع نائب رئيس الوزراء للمواصلات بالوفد في ٢٩ أبريل ١٩٦٥ قبل سفره، حيث ناقش معهم تفاصيل مهمتهم، وتناول الاجتماع مطالب موريتانيا باستصلاح أراض للزراعة وإقامة فندق وإنشاء آبار وطريق بطول ٦٠٠ كم فأكد أن المرصود لذلك مليون جنيه استرليني وطلب أن تعطي الأولوية للطريق، وأوضح أنه لا يوجد مانع من دراسات جميع طلبات الموريتانيين، على أن يدرس الوفد ما يمكن أن يكون سببا في تنشيط التجارة بين البلدين من خلال رصد المنتجات التي يمكن استيرادها من موريتانيا وأشار إلي خام الحديد.[١٩١]

وعندما زار الوفد موريتانيا في الفترة من ١ – ٤ يونيو ١٩٦٥ استقبله رئيس الجمهورية المختار ولد داداه كما استقبلهم عند نهاية مهمتهم وأبلغهم تحياته للرئيس عبد الناصر، وقد بحث الوفد المصري عقد قرض لموريتانيا، وأقر الجانبان مشروع اتفاق للمعونة الثقافية والفنية والمهنية، وقدم الموريتانيون عدة مشاريع، منها إنشاء طريق بين أتار وتيجيكجا بطول ٤٧٠ كم، وطريق نواكشوط – بوتيليميت بطول ١٦٥ كم ، وطلب الموريتانيون إنشاء مخازن للذرة، ومصنع ألبان ومصنع لعصير الفاكهة في نواكشوط، وتحسين استغلال نخيل البلح، وإنشاء قاعة كبرى للمؤتمرات في العاصمة، ومعهد للدراسات العليا الإسلامية، وقدرت تكاليف هذه المشروعات بما يساوي ٣,٤٣٠,٠٠٠ جنيها مصريا (ثلاثة ملايين وأربعمائة وثلاثون ألفا من الجنيهات المصرية)، وهي تمثل قيمة القرض الذي طلبته موريتانيا من مصر.[١٩٢]

وواصلت موريتانيا تقوية علاقاتها بمصر؛ فطلب وزير الخارجية والتنمية والتخطيط الموريتاني زيارة مصر ووفد من المسئولين عن الاقتصاد في بلاده لزيارة المنشآت الصناعية المصرية الكبري، ومقابلة المسئولين عن الاقتصاد في مصر وتحدد للزيارة ٢٨ يناير ١٩٦٧[١٩٣]، وقد جاءت الزيارة لتكمل تفعيل التعاون المصري – الموريتاني، فقد كان ينقص موريتانيا العمالة الماهرة، لذا كانت تعول كثير على المعونة الفنية من مصر ولا يرون بابا صالحا سواها.[١٩٤]

وأخذت العلاقات التجارية بين مصر وموريتانيا تتنامى يوما بعد الآخر، ووصل قيمة ما استوردته من مصر من أرز وأسمنت ومعلبات عن طريق شركة النصر للتصدير والاستيراد في شهر أغسطس ١٩٦٧ ما مقداره ٨٢٥٨٣ جنيها مصريا واحتلت بذلك المركز الأول في الاستيراد من مصر عن طريق الشركة في هذا الشهر بنسبة تقدر بـــ ٣٠,٨ % من إجمالي صادرات الشركة في هذا الشهر، التي بلغت ٢٥٥٠١٣ جنيها مصريا.[١٩٥]

وزار موريتانيا خلال سبتمبر ١٩٦٧ مدير إدارة المبيعات والتصدير بشركة السكر والتقطير المصرية لدراسة تصدير السكر المصري لأسواقها، فقد كانت كل من فرنسا وهولندا تنفرد بتلبية احتياجات موريتانيا من

السكر، وكانت الشركة المصرية تنفرد بإنتاج " سكر الأقماع " الذي يقبل عليه الموريتانيون، كما أن اتفاق التجارة بين مصر وموريتانيا أعطي مصر شروطا تفضيلية لمنافسة السلع الأجنبية بها، وقد قامت شركة "النصر للتصدير والاستيراد" المصرية بنشاط كبير لفتح الأسواق الموريتانية أمام البضائع المصرية، بل أصبحت مساهمة في "الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير" الموريتانية وتمثل في مجلس إدارتها، وهذه الشركة هي المسئولة عن كل ما تستورده موريتانيا من الدول الأجنبية، وقد قام مدير المبيعات بدراسة كبيرة للسوق الموريتانية والمنافسين لصناعة السكر المصرية، وأفضل العروض، وتم الاتفاق على تصدير ٣٢ طن سكر أقماع إلي موريتانيا لتوزيعه على أكبر عدد من التجار لمعرفة رأيهم تمهيدا لاستيراده بعد نفاد المخزون المستورد من فرنسا وبلجيكا.[١٩٦]

ومع التوسع في العلاقات المصرية – الموريتانية تعاقدت مصر مع أسبانيا على بناء ثلاث سفن "برنيس " و " الغردقة " و " رأس بناس " لاستخدامها في الصيد في منطقة غرب أفريقيا بالقرب من سواحل موريتانيا والسنغال وبعض السواحل الأخرى القريبة من هذه المنطقة، وقد سافر المفوض على الشركة المصرية لمصايد أعالي البحار إلي أسبانيا في مايو ١٩٦٨ لسرعة تجهيز السفن لممارسة نشاطها.[١٩٧]

وفي عام ١٩٦٩ اقترح رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة إيفاد بعثة اقتصادية من ممثلين عن شركة النصر للتصدير والاستيراد ومؤسسة الغزل والنسيج وإحدي شركات الحاصلات الزراعية وأحد مصدري القطاع الخاص إلي موريتانيا ودول غرب أفريقيا لمدة أربعين يوما لإجراء مباحثات اقتصادية مع هذه الدول ووافق الوزير حسن عباس زكي على الاقتراح وتم مد خمسة أيام أخرى للوفد في أكتوبر ١٩٦٩[١٩٨]، وكان ذلك محاولة لتنشيط التجارة بين البلدين خاصة بعد حرب ١٩٦٧.

وسافر في أكتوبر ١٩٦٩ مدير هيئة السكة الحديد ووفد من الهيئة إلي موريتانيا لدراسة نقل خام الحديد بواسطة السكك الحديدية[١٩٩]، وبدا أن ذلك تمهيد للتعاون في مجال استخراج الحديد وتصنيعه.

إن المتتبع للعلاقات الاقتصادية بين البلدين يدرك أنها بدأت بقوة في عام ١٩٦٤ بعد عقد اتفاق التجارة بين البلدين، وكان هناك اهتمام غير عادي بتوسيع العلاقات المصرية مع موريتانيا، لتقوية أوضاعها الاقتصادية، والعمل على تطوير البنية التحتية لها من طرق ومصانع، وإعداد الكوادر الفنية بتدريب الأيدي العاملة، وإلحاق الموريتانيين بالجامعات المصرية ليكونوا نواة مؤسسات اقتصادية واعدة، وعندما اعتدت إسرائيل على مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧، لاحظنا من خلال الوثائق مرور التعاون الاقتصادي بحالة من البطء في إنجاز كثير من الاتفاقيات، ولا شك في أن تأثير الحرب قد جعل كثير من النفقات المصرية تتجه نحو الاستعداد لاستعادة الأرض.

خاتمة:

في نهاية هذا البحث يمكن الخروج بمجموعة من النتائج لعل أهمها:

أن الوثائق المصرية مصدر مهم وتحتل مكانة متقدمة في قائمة مصادر كتابة تاريخ العلاقات المصرية الموريتانية في ظل غياب كثير من الوثائق الموريتانية خاصة في مرحلة النضال الموريتاني لنيل الاستقلال وحل المشكلات مع الجار الشمالي المغرب الذي كان يري أن موريتانيا والصحراء الغربية جزء من أراضيه التاريخية.

كان لوجود السفارة المصرية بالرباط دور كبير في رصد كل ما يتعلق بالعلاقات الموريتانية – المغربية، وهو ما كان يمثل قاعدة معلوماتية مهمة لصانع القرار السياسي المصري فيما يخص حراك موريتانيا نحو الاستقلال ودورها الإقليمي بعده، وموقف المغرب من ذلك ولم تكن سفارة مصر في الرباط الوحيدة بل كانت التقارير والرسائل القادمة من سفارات مصر المحيطة والقريبة من موريتانيا مثل السفارات المصرية بداكار وتونس ومدريد وباريس وروما، وأيضا السفارات في العواصم الأخرى والإدارات المختصة داخل الخارجية المصرية لها دور في رسم السياسة المصرية نحو موريتانيا.

مثلت وثائق مجلس الوزراء ووزارات الصناعة، والاقتصاد والتجارة الخارجية، والإسكان والمرافق، ووثائق إدارة البعثات، مصدرا مهما لرصد تطور العلاقات المصرية – الموريتانية بعد التقارب الكبير الذي طالها في أعقاب لقاء عبد الناصر ولد داداه في أديس أبابا عام ١٩٦٣.

استمرت مصر بعد ثورة ١٩٥٢ في دعم حركات التحرر المغربية ومنها الموريتانية والتي بدأت قبل قيام الثورة، ودعمت مصر هذه الحركات، ماليا ومعنويا وسياسيا، وقد كان واضحا أن موريتانيا كان ينظر إليها على أنها جزء من الحركة الوطنية المغربية، وخلال عام ١٩٥٦ أبدت مصر استعدادها لفتح مكتب لتحرير موريتانيا ضمن لجنة تحرير المغرب العربي، وكانت شخصية عبد الناصر وكفاح مصر ضد الاستعمار ملهما لكثير من القيادات الوطنية الموريتانية، ودافعا لهم للاستمرار في كفاحهم ضد الاستعمار.

عندما انطلقت مصر في تأييد قضية تحرر موريتانيا وجدت أن المغرب تروج لفكرة أراضي المغرب التاريخية التي تضم الصحراء وموريتانيا، ولم يكن لدى مصر أو حتى الدول العربية المعلومات التي تؤرخ لتطور التكوين السياسي للمنطقة عبر العصور، أو حتى رغبات سكان هذه البلاد، وكانت مصر في ذلك الوقت تضع هدفا أوليا لها وهو طرد المستعمر الأجنبي من هذه البلاد، وكانت تري أن المغرب بعد الاستقلال يمكن أن تكون قوة مهمة في مساعدة البلاد العربية المجاورة لها على الاستقلال وطرد الاستعمار، وهي أمور لا شك دفعت مصر لتبني وجهة نظر المغرب في دعاواه في موريتانيا

والصحراء الغربية، خاصة وأن ذلك يصب نحو وحدة الدول العربية لا تجزئتها، فأيدت مطالبها في موريتانيا في اجتماع جامعة الدول العربية في شتورا بلبنان ١٩٥٨، وساندتها في المحافل الدولية الدبلوماسية والسياسية؛ بل تشددت مصر فرفضت استقبال أي وفد شعبي أو رسمي موريتاني تحت أي ظرف من الظروف، كما عملت على استقطاب الأطراف الدولية المهمة لتأييد المطالب المغربية، وخاضت معارك دبلوماسية في الأمم المتحدة لمنع موريتانيا من الحصول على عضوية الأمم المتحدة.

كان حصول موريتانيا على عضوية الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦١ بداية التغير في السياسة المصرية تجاه موريتانيا، وقد واكب ذلك تغير في العلاقات المصرية – المغربية، بعد انفصال الوحدة المصرية – السورية، فقد بدا أن هناك قلقا مغربيا من التوجهات المصرية التحررية، وسارت المغرب بعيدا عن مصر في معالجة قضية موريتانيا بطلب وساطات أطراف غير عربية بينها وبين موريتانيا وكان من الملاحظ أن المغرب لم تطلب من مصر القيام بهذا الدور، رغم الدعم الكبير الذي قدمته للمغرب في هذه القضية، ولعل ذلك مما زاد في البعد بين البلدين.

زاد في البعد أيضا بين مصر والمغرب مهاجمة بعض التيارات السياسية المغربية لمصر بعد انفصال سوريا عن مصر، والتضييق على بعض الزعماء الوطنيين الموريتانيين المقيمين في المغرب المرتبطين بمصر، وإثارة بعض المشكلات في وجه البعثة الدبلوماسية المصرية العاملة في الرباط، وعدم التدخل لحل مشكلة مقر السفير المصري الذي استولت عليه سوريا بعد الانفصال رغم أن مصر هي من اشترت هذا المقر، وتأخير اعتماد أوراق السفير المصري الجديد بالرباط.

عملت موريتانيا على التقرب من مصر فطلبت منها الوساطة بينها – موريتانيا – وبين المغرب، كما طلبت إرسال وفد موريتاني للقاء المسئولين في مصر، ولم تتحرك الأخيرة سريعا نحو هذا التقارب، فقد كانت تنظر إلي علاقاتها مع المغرب على أنها مقدمة على العلاقات مع موريتانيا، كما بدا أن مصر كانت ماتزال تنظر إلي النظام الحاكم في موريتانيا وطريقة وصوله للحكم بعين الشك والريبة.

بذلت موريتانيا جهودا كبيرة على المستوي الإقليمي بالتأكيد على عروبتها، وتأييد حركات التحرر، والوقوف ضد تحركات الاستعمار، وسعت بقوة نحو أفريقيا، فكانت من الدول التي عملت على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وهي أمور أثارت بلا شك اهتمام عبد الناصر فالتقي المختار ولد داداه في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣، حيث تم الاتفاق على طريقة ووقت تدشين العلاقات المباشرة بين البلدين، وفي العام نفسه زار مصر وفد موريتاني، وتم افتتاح قنصلية موريتانية في القاهرة، وفي يوليو ١٩٦٤ زار ولد داداه القاهرة ، وازداد التقارب المصري – الموريتاني شيئا فشيئا حتى تم افتتاح سفارة

موريتانية في القاهرة في عام ١٩٦٥، وسفارة مصرية في نواكشوط ١٩٦٦.

كان تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر بمويتانيا عاملا مهما في إقدام كثير من الدول على تنمية العلاقات بينها وبين موريتانيا كما كانت خطوة نحو تقريب المسافات بينها وبين المغرب لتسوية المشكلات حتى تم تبادل السفراء بينهما في عام ١٩٧٠.

لم تكن مطالب المغرب في موريتانيا محل الخلاف الوحيد بينهما، فقد كانت الصحراء الغربية التي كانت تحتلها أسبانيا وكانت تعرف باسم الصحراء الأسبانية، إحدى المشكلات الثائرة بين البلدين في الوقت الذي كانت المغرب تطالب بضم موريتانيا، وكل منهما ارتكز على دعاوي تاريخية وعرقية ولغوية وثقافية.

كانت موريتانيا تري أن وجود المغرب في الصحراء الغربية أكبر تهديد لها، في ظل دعاواها بملكية موريتانيا، وأنه إذا طبق حق تقرير المصير فإن سكان الصحراء سيطلبون الانضمام إلي موريتانيا، وقد دعمت موريتانيا أول حركة مقاومة بالصحراء في ١٩٦٦.

سارت مصر في معالجتها للخلاف بين المغرب وموريتانيا حول الصحراء في عدة محاور، أهمها عدم دعم أية قوة مسلحة للقيام بتحرير الصحراء لعدم وجود مقاومة وطنية يمكن أن تحرز نجاحا على الأرض، وحرصا على العلاقات العربية – أسبانيا التي كانت في أوج قوتها فلم تعترف الأخيرة بإسرائيل وتساند الحق العربي، وكان دعم حق تقرير المصير مبدأ مصريا في هذه المسألة، دفعا للحرج مع أي طرف من أطراف النزاع.

طرحت حلول لقضية الصحراء منها تقسيمها بين المغرب وموريتانيا، أو ضمها إلي إحدي الدولتين، ومالت مصر نحو ضمها لموريتانيا.

عملت أسبانيا على إطالة أمد الخلاف بين موريتانيا والمغرب حول الصحراء لتزيد من بقائها فيها، ورأت في التعاون المغربي – الأمريكي خطرا على وجودها في الصحراء فنسقت مع موريتانيا والجزائر وفرنسا ضد أي اعتداء مغربي – بدعم أمريكي – محتمل.

عندما تم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين المغرب موريتانيا توقع ملك المغرب تأييد موريتانيا لحق بلاده في الصحراء، إلا أنه فوجئ بتمسك موريتانيا بحقوقها في الصحراء.

كانت التوجهات السياسية لمصر وموريتانيا تسير في خط واحد تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وفي تقييم الأنظمة الحاكمة في دول الجوار، وذلك منذ أن التقى عبد الناصر وولد داداه في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣، وقد خص عبد الناصر ولد داداه بمعاملة متميزة؛ وكثرت زياراته لمصر وكانت تستغرق كل زيارة أياما وليس ساعات مثلما كان يحدث مع زعماء دول أخرى، ولم يكن يمر العام دون لقاء بين الرئيسين علي أقل تقدير، وفي أعوام كانت تتم ثلاث زيارات في العام الواحد مثل عام ١٩٦٤، وكان

ولد داداه حريص عند مروره بالقاهرة لزيارة دولة أخرى أن يلتقي عبدالناصر أو كبار المسئولين المصريين، وكثيرا ما التقي الوزراء صانعي السياسة الخارجية في البلدين، وتكررت زيارات مسئولي البلدين للقاهرة ونواكشوط، وقد انعكس ذلك علي مختلف القضايا الإقليمية والدولية بما قوي تيار القومية العربية ودعم حركات التحرر.

راقبت مصر حركة موريتانيا السياسية وعلاقاتها الإقليمية والدولية لتكون نصيرة لها في حالة الحاجة إليها وهو ما ظهر واضحا في انسحاب موريتانيا من منظمة الأوكام، وجلاء القوات الفرنسية من موريتانيا، والزيارات المتعددة للمسئولين الفرنسيين إلي نواكشوط

كانت موريتانيا من الدول المؤيدة للمواقف المصرية علي طول الخط، فعندما قادت مصر داخل منظمة الوحدة الأفريقية دعوة لقطع العلاقات مع بريطانيا عام ١٩٦٧ بسبب اتفاقها مع الأقلية البيضاء علي استقلال روديسا دون أي اعتبار للأكثرية الأفريقية، كانت موريتانيا من أوائل الدول المؤيدة والداعمة للتوجه المصري، وعندما حدث الاعتداء الاسرائيلي على مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧، قامت المظاهرات في موريتانيا وجمعت التبرعات لمصر وقطعت موريتانيا علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الخط الرئيسي للسياسة الموريتانية هي تأييد مصر في كل ما تتخذه من خطوات لطرد اسرائيل من الأراضي العربية.

استجابت مصر لمطالب موريتانيا لدعمها فنيا وماليا، فاستقبلت مصر الموريتانيين للدراسة في مراحل التعليم المختلفة؛ من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية وبالأزهر، وكانت مصر تتحمل جميع نفقات الطلاب من إقامة وتعليم وتكاليف السفر ذهابا وعودة؛ بل وكانت تتحمل تكاليف السفر لقضاء أجازات دراسة للطلاب في بلادهم، ومنحهم المكافآت بعد إتمام دراستهم، واستمرت مصر في تقديم المنح للطلاب حتى بعد هزيمة ١٩٦٧ وحاجة مصر للأموال لإعادة بناء جيشها مرة أخرى، وأمدت مصر موريتانيا بالأطباء والمهندسين والمعلمين والكتب الدراسية، وافتتحت مركزا ثقافيا لها في نواكشوط للمساعدة في عملية التعريب التي خطتها موريتانيا، وقدمت لها دعما في التعليم والتدريب العسكري.

كان للتقارب المصري – الموريتاني أثره علي الثقافة العربية في موريتانيا وظهرت اتجاهات جديدة في الشعر العربي في موريتانيا للتعبير عن أحاسيس الوطن والوحدة العربية وصيغت القصائد في أثر ثورة يوليو وما أحدثته في الأمة العربية، وتشبع الطلاب الموريتانيون بأفكار القومية العربية، وظهروا في مواقف مختلفة مؤيدون للعروبة والوحدة العربية.

سارت العلاقات الاقتصادية بين مصر موريتانيا جنبا إلي جنب مع باقي المجالات الأخري، وكان لتوقيع اتفاق تجاري بين البلدين في ١٩٦٤ دور في زيادة التبادل التجاري بين البلدين، وواصل الخبراء المصريون في مجال

صناعة الألبان، واستصلاح الأراضي وشق الطرق وحفر الآبار زيارتهم المتكررة لموريتانيا لتقديم الدعم الفني لها في هذه المجالات وتنفيذ المشروعات، وعملت مصر علي تأهيل الأيدي العاملة والكوادر الفنية الموريتانية لإحداث نهضة اقتصادية بموريتانيا.

وضعت موريتانيا علي خريطة زيارات الوفود الاقتصادية المصرية لدول غرب أفريقيا، ورأينا زيارات لكبار القيادات في الشركات الكبري المصرية إلي موريتانيا مثل شركة السكر والتقطير المصرية، وشركات الغزل والنسيج وشركات الحاصلات الزراعية وهيئة السكك الحديدية، وقامت شركة النصر للتصدير والاستيراد بتنشيط حركة التجارة بين البلدين، وقد واجهت الشركات المصرية منافسة كبيرة من الشركات الفرنسية والبلجيكة وغيرهما من الشركات الأوربية الأخري، داخل موريتانيا، وكانت تري تلك الشركات في الشركات المصرية منافسا قويا.

إن العلاقات المصرية – الموريتانية خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٠، أظهرت نموذجا مهما للتعاون العربي – العربي، الذي مازال يحتاج المزيد من جهد الباحثين لإظهاره وإيضاحه لسد كثير من الفراغ في مكتبتنا العربية.

---

(١) – لمزيد من التفاصيل يراجع، يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥، ص ٩ – ١٦.

(٢) – يراجع قائمة ملفات مجلس النظار والوزراء ومجلس الوزراء التي تم الاعتماد عليها بقائمة المصادر والمراجع.

(٣) – للمزيد يراجع، يواقيم رزق مرقص (إشراف ودراسة): الوزارات المصرية، ج ٢ (١٩٥٣ – ١٩٦١)، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٥١، ٢٤٨ – ٢٤٩، عبد العظيم رمضان (إشراف ومراجعة): الوزارات المصرية ج ٣، ق ١، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥ ص ٢٩ – ٣٠، ٥٧ –٥٨، ١١٥ – ١١٧، ١٢٣.

(٤) – للمزيد يراجع وثائق وزارة الإسكان: ملف كود رقم ٠١٠٤٧٦–٤٠٢٣، وملف كود رقم –٤٠٢٣ ٠١٠٤٧٨.

(٥) – للمزيد يراجع، يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره، ص ٥١٦ – ٥١٣،ويواقيم رزق مرقص: مرجع سبق ذكره، ص ٥٢، ١٥٨ – ١٥٩، ١٨٣ – ١٨٤، ٢٤٧ – ٢٤٩، ٣٥٠ – ٣٥١، ٣٧٥ – ٣٧٨، ٥١١ – ٥١٥، وعبد العظيم رمضان: الوزارات المصرية ج ٣، ق ١، مرجع سبق ذكره، ص٢٩ – ٣٠،٨٢ – ٨٤.

(٦) – يراجع قائمة ملفات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي تم الاعتماد عليها بقائمة المصادر والمراجع.

(٧) – للمزيد يراجع، عبدالواحد النبوي: وثائق الخارجية المصرية مصدرا لتاريخ المملكة العربية السعودية ١٩٣٦ – ١٩٥٦ دراسة تحليلية، بحث منشور بمجلة

كلية الآداب – جامعة بنها عدد ١٤ يناير ٢٠٠٦، ص ١٤٨٤.

(٨) – يراجع قائمة الملفات التي تم الاعتماد عليها بقائمة المصادر والمراجع

(٩) – يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٢، ٤٨١، ٥١٧، ٥٢١،٥٢٨، يواقيم رزق مرقص: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩، ١٢٧، ٣٢٤ – ٣٢٧، وعبد العظيم رمضان: الوزارات المصرية ج ٣، ق ٢، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص ٩٣٦ – ٩٣٧.

(١٠) – وزارة الصناعة الخفيفة ظهرت في وزارة على صبري الثانية في ٢٥مارس ١٩٦٤ حيث تولي عزيز صدقي منصب نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية ووزيرا للتعدين والبترول ووزيرا للصناعة الخفيفة ويشرف على وزارة الصناعات الثقيلة ووزارة القوي الكهربائية، وفي ٣٠ يونيو ١٩٦٤ صدر قرار جمهوري بتعيين أمين حلمي كامل وزيرا للصناعة الخفيفة، للمزيد يراجع، عبد العظيم رمضان (إشراف ومراجعة): الوزارات المصرية ج ٣، ق ١، مرجع سبق ذكره، ص٨٢ – ٨٥، ٨٩.

(١١) – للمزيد يراجع وثائق وزارة الصناعة: ملف كود رقم ٠٠٠٥٣٦–٣٠٢٢، وملف كود رقم –٣٠٢٢ ٠٠١٥٢٦

(١٢) –هذه الدراسة ليست معنية بالبحث في حجج كل من الدولتين فيما يتعلق بالحقوق التاريخية من وجهة نظر كل منهما، للمزيد عن حجج كل من المغرب موريتانيا يراجع، الشيخ حماة الله ولد محمد: العلاقات المغربية–الموريتانية (١٩٥٦ – ١٩٧٨) ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ٢٠١٤، ص ٣٦ – ٤٠.

(١٣) – للمزيد يراجع، حسن محمد حسن البدوي: العلاقات المصرية – المغربية ١٩٥٦ – ١٩٨١ م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٥ – ٢٩.

(١٤) – محمد توفيق الشاوي: مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي ١٩٤٥ – ١٩٩٥، ط١، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٤٨.

(١٥) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٦١٨٦ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٧.

(١٦) – ولد في موريتانيا عام ١٩١٢ وتعلم بالمدارس الفرنسية وعمل مترجما في الإدارة الفرنسية في موريتانيا عرف بمواقفه المناوئة للاستعمار، التجأ إلى المغرب بعد اضطهاد فرنسا له واتهمته بتنظيم العمل العسكري ضد جنودها وحكم عليه بالاعدام وبعد فترة من استقلال موريتانيا عاد إليها وتوفي عام ١٩٧٩ يراجع، يراجع محمد المختار بن سيد محمد الهادي: المجتمع والسلطة في موريتانيا ١٩٦١ – ١٩٧٨، ط ١، المطبعة الجامعية، نواكشوط ٢٠١٣، ص ٥٤.

(١٧)– محمد على داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق٢٠٠٤ ، ص ١٩٩.

(١٨) – السيد ولد أباه: الدولة والقوي السياسية، بحث ضمن كتاب موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، سلسلة الثقافة القومية عدد ٢٨، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥، ص ٩٤.

(١٩) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٦١٨٦ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٧.

(٢٠) –حماه الله ولد السالم: موريتانيا في الذاكرة العربية، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥، ص ٢٦٣.

(٢١) – السيد ولد أباه: مرجع سبق ذكره، ص ٩٥، ٩٦.

(٢٢) – للمزيد يراجع، حسن محمد البدوي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢–٣٣، ٣٦.

(٢٣) – المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، ط ١، كارثلا للنشر، باريس ٢٠٠٦، ص ٢٦٩

(٢٤) – جمال الدين الشيال: "تقرير عن موريتانيا أو شنقيط" بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٦٠ مودع بمكتبة الأسكندرية ضمن أوراق جمال الدين الشيال، ص ١١.

(٢٥) – علال الفاسي من أسرة عربية من الأندلس ولد ١٩١٠ بفاس تلقي تعليمه بالمغرب، ناضل ضد الاستعمار الفرنسي وسجن ونفي عدة مرات، رأس كتلة العمل الوطني، وأصبح زعيما لحزب الاستقلال، سافر إلي فرنسا ومصر، عاد إلي طنجة عام ١٩٤٨ ومنها أخذ يوجه حزب الاستقلال ومقاومة الاستعمار ونظم جيش التحرير، وطاف كثير من الدول لشرح قضية المغرب، وصار وزيرا في عهد الحسن الثاني، وكان من المؤمنين بأن موريتانيا والصحراء جزء من أراضي المغرب ودافع عن ذلك بكل قوة، للمزيد يراجع مجلة الفيصل السعودية الذي أعدت عنه ملفا كاملا عدد ١٨٦، ذوالحجة ١٤١٢ يونيو ١٩٩٢، ص ٦ – ٧.

(٢٦) حماه الله ولد السالم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣، ٢٦٤.

(٢٧) – السيد ولد أباه: مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

(٢٨) – الشيخ حماة الله ولد محمد: مرجع سبق ذكره، ص٤٧، ٦٢، ٦٣.

(٢٩) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٦١٨٦ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٧.

(٣٠) – حسن محمد حسن البدوي: مرجع سبق ذكره، ص ٥٦، ٦٣.

(٣١) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٦١٨٦ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٧.

(٣٢) – المصدر السابق نفس الملف: مذكرة بخصوص كتاب السفارة المصرية بالرباط رقم ٧٧ في ١٢ فبراير ١٩٥٧، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٧.

(٣٣)– في محاولة من فرنسا لاستقطاب العناصر الوطنية الموريتانية سمحت بإنشاء جمعية تشريعية تحت اسم "الجمعية الإقليمية" منتخبة من الموريتانيين وتنتخب الجمعية حكومة يرأسها المندوب الفرنسي ولا تكون مسئولة أمام الجمعية، وقد انتخبت أول هيئة للجمعية في مارس ١٩٥٧ وشكلت أول حكومة في مايو من نفس العام وعين نائبا لرئيسها المختار ولد داداه، الذي لم يكن يؤمن بحق المغرب في ضم موريتانيا، يراجع، السيد ولد أباه: مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

(٣٤)–وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٦١٨٦ – ٠٠٧٨مذكرة بخصوص كتاب السفارة المصرية بالرباط رقم ٧٧ في ١٢ فبراير ١٩٥٧، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٧.

(٣٥)–المصدر السابق: ملف كود رقم ٠٤٦١٨٥ – ٠٠٧٨ مذكرة بشأن التقارير الواردة من سفارة مصر بالرباط بخصوص إقليم موريتانيا، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٧.

(٣٦)– لمزيد من التفاصيل يراجع، المصدر السابق نفس الملف.

(٣٧)–للمزيد يراجع حسن محمد البدوي: مرجع سبق ذكره، ص ٦٣،٦٤، ٦٧.

(٣٨) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٦١٨٥ – ٠٠٧٨ من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٧.

(٣٩) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٦١٨٦من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٥٧.

(٤٠)– المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٦١٨٥من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٤ يناير ١٩٥٨.

(٤١) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٦١٨٦من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٥٧.

(٤٢) – المصدر السابق نفسه نفس الملف: من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٨.

(٤٣) – للمزيد يراجع، المصدر السابق: ملف كود رقم ٠٤٦١٨٥ – ٠٠٧٨ بحث عن المملكة المغربية أعده المستشار على حمدي حسين بالإدارة العربية بالخارجية المصرية بتاريخ ٥ يونيو ١٩٥٨.

(٤٤) – إمارة الترارزة ترجع تسميتها إلي تروز بن هداج الذي يعود نسبه الي أودي بن حسان جد المجموعة العربية الحسانية التي هاجرت إلي موريتانيا من صعيد مصر، واستقرت على الضفة اليمني لنهر السنغال، وكان لها دور سياسي كبير، لمزيد من التفاصيل يراجع، محمد الأمين ولد سيدي أحمد: السلطة والفقهاء في إمارة الترارزة خلال القرن التاسع عشرن، ط١ ، مطبعة المنار، نواكشوط ٢٠٠٣، ص ١٠٤ – ١٢١.

(٤٥) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٦١٨٠ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بالرباط إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٧ أبريل ١٩٥٨.

(٤٦) – وثائق مجلس الوزراء المصري: ملف كود رقم ٠٤٢١٠١ – ٠٠٨١ مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية من الإدارتين الأفريقية والعربية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، ومن مدير مكتب وكيل الخارجية المصرية إلي مدير مكتب وزير شئون رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٦٠.

(٤٧) – جمعت المغرب في الفترة ٣ – ٥ سبتمبر ١٩٥٨ مائة وخمسون مندوبا ممثلين للقبائل والهيئات الشعبية والتنظيمات السياسية الموريتانية في مؤتمر عن موريتانيا والصحراء ، أكدوا في نهايته على الولاء للمغرب وأن بلادهم جزء من الأراضي المغربية، ورفضوا الاستفتاء الذي تعد له فرنسا في موريتانيا، لمزيد من التفاصيل عن المؤتمر، يراجع، محمد اسماعيل محمد، وعبد الخالق عامر: قضية موريتانيا، ط ١ ، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦١، ص ٩٦ – ٩٨.

(٤٨) – اختار الملك محمد الخامس "الدي بن سيدي بابا" الموريتاني ليمثل المغرب في اللجنة المختصة بالمناطق التي مازالت تحت الاستعمار في آسيا وأفريقيا بالأمم المتحدة، وليدافع أمام اللجنة عن فكرة أن موريتانيا جزء من المغرب، كما عين "محمد المختار ولد أباه" مديرا للإذاعة المغربية، و"جمعة ولد ببانا" سفيرا للمغرب في ليبيا، يراجع، جمال الدين الشيال: مصدر سبق ذكره، ص ١٧، ١٨.

(٤٩) –أتاح علال الفاسي جريدة "صحراء المغرب" ومجلة "مرآة الصحراء" لحرمة ولد ببانا والزعماء الموريتانيين لينشروا ما يريدون تأييدا لفكرة ضم موريتانيا للمغرب، وأنشأ أيضا محمد المختار بن أباه مجلة شنقيط ١٩٥٩، للمزيد يراجع، جمال الدين

الشيال: مصدر سبق ذكره، ص ١٩، وحماه الله ولد السالم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٥، ٢٦٦.

(٥٠) – أرسلت المغرب وفدا موريتانيا من المؤيدين لها على رأسهم حرمة ولد ببانا في أكتوبر ١٩٥٨ إلي البنك الدولي، لإيقاف مساعي المختار ولد داداه نائب رئيس الحكومة الموريتانية للحصول على قرض لاستغلال مناجم الحديد في موريتانيا، والتقوا بمسئولي البنك وعقدوا مؤتمرات صحفية إلا أن جهود ولد داداه وفرنسا نجحت في إحباط محاولتهم، للمزيد يراجع الشيخ حماة الله ولد محمد: مرجع سبق ذكره، ص ٥١،المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ١٧١، ١٧٢.

(٥١) – للمزيد يراجع محمد المختار بن سيد محمد الهادي: مرجع سبق ذكره، ص ٦٢ – ٦٧.

(٥٢) – حماه الله ولد السالم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥.

(٥٣) – وثائق مجلس الوزراء المصري: ملف كود رقم ٠٤٢١٠١ – ٠٠٨١مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية من الإدارتين الأفريقية والعربية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، ومن مدير مكتب وكيل الخارجية المصرية إلي مدير مكتب وزير شئون رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٦٠.

(٥٤) – جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٦٠

(٥٥) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٨٢٧٦ – ٠٠٧٨ من السفارة المصرية في أوسلو إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠.

(٥٦) – المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

(٥٧) – وثائق مجلس الوزراء المصري: ملف كود رقم ٠٤٢١٠١ – ٠٠٨١مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية من الإدارتين الأفريقية والعربية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، ومن مدير مكتب وكيل الخارجية المصرية إلي مدير مكتب وزير شئون رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٦٠.

(٥٨) – عندما زار ملك المغرب محمد الخامس مصر في يناير ١٩٦٠ صدر بيانا مشتركا جاء فيه كما أكد "جلالة الملك محمد الخامس والرئيس جمال عبد الناصر الصبغة المغربية التي تصطبغ بها موريتانيا وأعلنا تأييدهما التام لها في حقها في تقرير مصيرها وتحديد مستقبلها بكل حرية" كرر ملك الغرب هذا النص مع زعماء السعودية والأردن ولبنان عند زيارته لبلادهم، يراجع، جريدة الاخبار المصرية بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٠، محمد اسماعيل محمد، وآخر: مرجع سبق ذكره، ص١٠٢ – ١٠٣، وعن تفصيل الزيارة يراجع، حسن محمد حسن البدوي: مرجع سبق ذكره، ص ٩١–١٠٧.

(٥٩) – وثائق مجلس الوزراء المصري: ملف كود رقم ٠٤٢١٠١ – ٠٠٨١مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية من الإدارتين الأفريقية والعربية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، ومن مدير مكتب وكيل الخارجية المصرية إلي مدير مكتب وزير شئون رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٦٠.

(٦٠) – محمد المختار بن سيد محمد الهادي: مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

(٦١) – وثائق مجلس الوزراء المصري: ملف كود رقم ٠٤٢١٠١ – ٠٠٨١مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية من الإدارتين الأفريقية والعربية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠، ومن مدير مكتب وكيل الخارجية المصرية إلي مدير مكتب وزير شئون رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٦٠.

(٦٢) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٥٠١٥٢ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بروما إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٦٠.

(٦٣) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٩٥٥٩مذكرة إلي مكتب السيد السفير وكيل وزارة الخارجية من مدير الإدارة العربية بتاريخ ٩ مارس ١٩٦١.

(٦٤) – جريدة الأهرام المصرية: بتاريخ ٢٥، ٢٦،٢٧ نوفمبر ١٩٦٠.

(٦٥) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٨٢٧٦ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية في أوسلو إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٠.

(٦٦) – محمد المختار بن سيد محمد الهادي: مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

(٦٧) – المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧.

(٦٨) – محمد المختار بن سيد محمد الهادي: مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

(٦٩) – حماه الله ولد السالم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٣.

(٧٠) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٨٢٧٦ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بإسلوا إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٦٠.

(٧١)–الشيخ حماة الله ولد محمد: مرجع سبق ذكره، ص ٥٤، محمد اسماعيل محمد، وآخر: مرجع سبق ذكره ص ١٣٤–١٣٥.

(٧٢) – المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(٧٣) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٨٠١٥ – ٠٠٧٨من مدير مكتب وزير الخارجية إلي سكرتير الرئيس للمعلومات بتاريخ ٤ يوليو ١٩٦١.

(٧٤)–المصدر السابق: ملف كود رقم ٠٥٠٥٥٩ – ٠٠٧٨ مذكرة من مدير إدارة الهيئات والمؤتمرات الدولية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٦١، المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠، ٢٤٦.

(٧٥) – للمزيد يراجع، وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم ٠٤٢١٠١ – ٠٠٨١.

(٧٦) – المصدر السابق نفسه نفس الملف: إدارة الأبحاث – النشرة السرية اليومية – الدول العربية، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٦٢.

(٧٧) – في ٢٦ فبراير ١٩٦١ توفي محمد الخامس واعتلي عرش المغرب الحسن الثاني، للمزيد يراجع، حسن محمد حسن البدوي: مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.

(٧٨) – للمزيد يراجع، المرجع السابق نفسه، ص ١١٥، ١١٨ – ١١٩.

(٧٩) – للمزيد يراجع، وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم ٠٤٢١٠١ – ٠٠٨١إدارة الأبحاث – النشرة السرية اليومية – الدول العربية، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٦٢.

(٨٠) – المصدر السابق نفسه.

(٨١) – المصدر السابق نفسه.

(٨٢) – المصدر السابق نفس الملف: مقابلة نائب وزير الخارجية المصري للسيد الطريسي سفير المغرب في القاهرة بتاريخ ١٣ يناير ١٩٦٢، وللمزيد عن لقاء ولد داداة ونكروما يراجع، المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠ – ٢٤٢.

(٨٣) – وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٢١٠١إدارة الأبحاث – تقدير موقف عاجل – احتمال اعتراف المغرب بموريتانيا، بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٢.

(٨٤) – للمزيد يراجع المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩ – ٢٥٠.

(٨٥)– للمزيد يراجع المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٥– ٢٥٦.

(٨٦) – الشيخ حماة الله ولد محمد: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٨٧) –للمزيد يراجع المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩ – ٢٨١.

(٨٨) – وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٢١٠١إدارة الأبحاث – تقدير موقف عاجل – احتمال اعتراف المغرب بموريتانيا، بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٢.

(٨٩) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٩٦١٠ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بتونس إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٢ مارس ١٩٦٣.

(٩٠) – وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٢١٠١إدارة الأبحاث – تقدير موقف عاجل – احتمال اعتراف المغرب بموريتانيا، بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٢.

(٩١) – وقعت المعاهدة في موسكو في ٥ أغسطس ١٩٦٣ بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا، ثم توالي انضمام الدول إليها، للمزيد يراجع، زايدي وردية: استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر ٢٠١٢، ص ١١ – ١٢.

(٩٢) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٥٠٥٠٢ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بتونس إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣.

(٩٣) – المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠، ٢٧١

(٩٤) – للمزيد من التفاصيل عن زيارة وفد موريتانيا لمصر يراجع جريدة الأخبار المصرية بتاريخ ٧ – ١٥ يوليو ١٩٦٣.

(٩٥) – وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٢٦١٥قرار السيد رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٧١٥ بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة لزيارة جمهورية موريتانيا الإسلامية بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٦٣.

(٩٦) – المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١

(٩٧) – للمزيد من التفاصيل يراجع، وثائق مجلس النظار والوزراء: ملف كود رقم ٠٥٧٤٦٨ – ٠٠٧٥اتفاق التجارة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية موريتانيا الإسلامية ومرفقاته، وملف كود رقم ٠٢٧٩٠٧ – ٠٠٨١ نسخة من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٤ وتضم نسخة من الاتفاق بعد موافقة مجلس الأمة عليه في جلسته الثانية، من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الأول بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٦٤.

(٩٨) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٩٨٠٣ – ٠٠٧٨محضر مقابلة بين سفير موريتانيا بمدريد والسكرتير الأول للسفارة المصرية بها بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٤.

(٩٩) – المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٣.

(١٠٠) – جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٧– ٣٠ يوليو، و٤ أغسطس ١٩٦٧.

(١٠١) – جريدة الأهرام المصرية ١٧– ٣٠ يوليو ١٩٦٧.

(١٠٢) – المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.

(١٠٣) – الشيخ حماة الله ولد محمد: مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(١٠٤) – محمد سعيد بن أحمدو: موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي، دراسة في إشكالية الهوية

السياسية ١٩٦٠ – ١٩٩٣، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٣، ص ٢١٣

(١٠٥)– عندما تقرر عقد مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط في سبتمبر ١٩٦٩ بعد حريق المسجد الأقصي، وجه الحسن الثاني دعوة رسمية للمختار ولد داداه بصفته رئيسا لموريتانيا لحضور المؤتمر واستقبله في مطار الرباط في ٢٢ سبتمبر، وجمعهما الرئيس الجزائري هواري بومدين في مقر إقامته، واتفقا في لقاء تال على إرسال وفد موريتاني إلي المغرب في أكتوبر وزيارة وفد مغربي لموريتانيا في نهاية عام ١٩٦٩،وتبادل السفراء في بداية عام ١٩٧٠، للمزيد يراجع، المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٨– ٤٥٤.

(١٠٦) – في أكتوبر ١٩٦٩ حل المغرب وزارة موريتانيا والصحراء، وجبهة تحرير الصحراء التي كانت تعمل ضد موريتانيا، يراجع الشيخ حماة الله ولد محمد: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥، : Jeffrey H. Willis Western Sahara, A Land of Conflict, A Thesis for Master of Science in International Relations, Tory State Universtiy, North Carolina, USA, ١٩٩١, P. ٢١.

(١٠٧) – زارت المغرب بعثة موريتانية في ٣١ أكتوبر ١٩٦٩ ثم وصلت موريتانيا بعثة مغربية في ١٣ يناير ١٩٧٠، وفي ٢٧ فبراير قدم قاسم الزهيري أوراق اعتماده كسفير للمغرب في موريتانيا ووقعت معاهدة تضامن وحسن جوار بين البلدين في ٨ يونيو، وفي ٢٠ يوليو ١٩٧٠قدم أحمد ولد جدو أوراق اعتماده كسفير لموريتانيا في المغرب، للمزيد يراجع، المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٤ – ٤٥٥.

(١٠٨) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٩٨٠٣ – ٠٠٧٨مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٦٦.

(١٠٩) - Jeffrey H. Willis: Op. Cit, PP. ١٧, ١٨, ١٩.

(١١٠) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٥٠٥٠٢ – ٠٠٧٨من السفارة المصرية بتونس إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣.

(١١١) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٩٨٠٣مذكرة للعرض على وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٦٦.

(١١٢) - Jeffrey H. Willis: Op. Cit, PP. ٢٠, ٢١.

(١١٣) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٩٨٠٣ – ٠٠٧٨مذكرة للعرض على وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٦.

(١١٤) – المصدر السابق نفس الملف: مذكرة للعرض على وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٦٦.

(١١٥) – المصدر السابق نفس الملف: مذكرة للعرض على وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٦.

(١١٦) – المصدر السابق نفس الملف: مذكرة إلي الإدارة الأفريقية من مكتب وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١ يناير ١٩٦٧.

(١١٧) – المصدر السابق نفس الملف: مذكرة إلي إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات من مكتب وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٦٧.

(١١٨) – المصدر السابق نفس الملف: من السفارة المصرية بمدريد إلي وزارة الخارجية المصرية ١٤ فبراير ١٩٦٧.

(١١٩) – المصدر السابق نفس الملف: من السفارة المصرية بباريس إلي وزارة الخارجية المصرية ١٠ أغسطس ١٩٦٤.

(١٢٠) – المصدر السابق نفس الملف: من السفارة المصرية بنواكشوط إلي وزارة الخارجية المصرية ٢٣ مارس ١٩٦٦.

(١٢١) – المصدر السابق نفس الملف ونفس الوثيقة.

(١٢٢) – المصدر السابق نفس الملف: من السفارة المصرية بمدريد إلي وزارة الخارجية المصرية ١٤ فبراير ١٩٦٧.

(١٢٣) –المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٨٣٥٤مذكرة للعرض على وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١١ مارس ١٩٦٧، وملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٩٧٦٢.

(١٢٤) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٩٨٠٣ من السفارة المصرية بباريس إلي الخارجية المصرية بتاريخ ٤ مارس ١٩٦٧.

(١٢٥) – المصدر السابق نفس الملف: من السفارة المصرية بالرباط إلي الخارجية المصرية بتاريخ ٦ مارس ١٩٦٧.

(١٢٦) - Jeffrey H. Willis: Op. Cit, P. ٢١.

(١٢٧) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٩٨٠٣ – ٠٠٧٨ مذكرة عن حديث مع السيد سفير أسبانيا بالقاهرة بتاريخ ٢١ مارس ١٩٦٧.

(١٢٨) – المصدر السابق نفس الملف: من السفارة المصرية بالرباط إلي الخارجية المصرية بتاريخ ٦ مارس ١٩٦٧.

(١٢٩) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٨٣٥٤مذكرة للعرض على وكيل وزارة الخارجية، ١١ مارس ١٩٦٧.

(١٣٠) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٩٤١٠محضر مقابلة بين محمد عز الدين شرف مستشار السفارة المصرية بباريس والسيد ولد نايا مستشار سفارة موريتانيا في باريس بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٦٧.

(١٣١) – للمزيد يراجع المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٤ – ٤٥٨.

(١٣٢) – للمزيد عن تصريحات المختار ولد داداه أثناء حضوره للقمة الأفريقية والزيارة الرسمية له لمصر يراجع جريدة الأهرام المصرية ١٧ – ٢٩ يوليو ١٩٦٤

(١٣٣) – للمزيد يراجع المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤ – ٢٧٥.

(١٣٤) – المنظمة الأفريقية والملجاشية للتعاون الاقتصادي تأسست عام ١٩٦١ من اثنتي عشرة دولة ناطقة باللغة الفرنسية بهدف تنظيم الجهود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، للمزيد يراجع، أمين إسبر: مسيرة الوحدة الإفريقية، ط٢، دار الكلمة للنشر،لبنان١٩٨٣، ص ١٦٠.

(١٣٥) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٩٥٥١ – ٠٠٧٨محضر مقابلة بين أحمد عصمت عبد المجيد الوزير المفوض بالسفارة المصرية بباريس ومساعد مدير الإدارة الأفريقية بالخارجية الفرنسية بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٦٥.

(١٣٦) – المصدر السابق نفس الملف: من السفارة المصرية بباريس إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٦٦.

(١٣٧) – المصدر السابق نفس الملف : من السفارة المصرية بداكار إلي وزارة الخارجية المصرية ١٢ يناير ١٩٦٦.

(١٣٨) – المصدر السابق نفس الملف: من السفارة المصرية بنواكشوط إلي وزارة الخارجية المصرية ٣٠ يونيو ١٩٦٦.

(١٣٩) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٧٨ ٠٤٩٤١٠محضر مقابلة بين محمد عز الدين شرف مستشار السفارة المصرية بباريس و السيد ولد نايان مستشار سفارة موريتانيا في باريس بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٦٧.

(١٤٠) – للمزيد يراجع جريدة الأهرام المصرية: ٣١ يناير، ٤ فبراير، ومن ٢٦ مارس إلي ٧ ابريل ١٩٦٧

(١٤١) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٨٥٥٧ – ٠٠٧٨محضر مقابلات (٤ / ٦٧) وكيل وزارة الخارجية محمد حسن الزيات بتاريخ ٨ يناير ١٩٦٧.

(١٤٢) – للمزيد يراجع جريدة الأهرام المصرية: من ٢٦ مارس إلي ٧ ابريل ١٩٦٧

(١٤٣) – محمد سعيد بن أحمدو: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩

(١٤٤) – وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: ملف كود رقم ٠٠٠٨٠٣ – ٠٠٧٩برقية رقم ٦٤ من السفارة المصرية بنواكشوط إلي الخارجية المصرية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٦٧، ومرفقاتها.

(١٤٥) محمد سعيد بن أحمدو: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠

(١٤٦) جريدة الأهرام المصرية: بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧

(١٤٧) – جريدة الأخبار المصرية: بتاريخ ١٩يناير ١٩٦٨

(١٤٨) – جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ١٧، ٢٥ أكتوبر ١٩٦٨

(١٤٩) – جريدة الأخبار المصرية: بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٦٨

(١٥٠) – جريدة الأهرام المصرية: بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٦٨

(١٥١) – الدورية السابقة بتاريخ ٣ يوليو ١٩٧٠

(١٥٢) – جريدة الجمهورية المصرية: بتاريخ ٨، ١٩ أكتوبر ١٩٦٩

(١٥٣) – جريدة الأخبار المصرية: بتاريخ ٢٠، ٢٨،٢٩يونيو،٢٨نوفمبر ١٩٦٩

(١٥٤) – الدورية السابقة، بتاريخ ٣فبراير ١٩٧٠

(١٥٥) – جريدة الأهرام المصرية ٧ فبراير ١٩٧٠

(١٥٦) – جريدة الأخبار المصرية: بتاريخ ٢١مايو ١٩٧٠

(١٥٧) جريدة الأهرام المصرية: بتاريخ ١٥، ٢٠ يوليو ١٩٧٠

(١٥٨) – الدورية السابقة، بتاريخ ٥ – ٨ سبتمبر ١٩٧٠

(١٥٩) –الدورية السابقة، بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠، جريدة الجمهورية المصرية: بتاريخ ٣٠ سبتمبر، ١ أكتوبر ١٩٧٠.

(١٦٠) – جمال زكريا قاسم، صلاح العقاد: بناء الدولة، فصل ضمن كتاب، نصر السيد نصر (إشراف): الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة، ط ١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص ٧٠.

(١٦١) – المختار ولد داداه: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١، وللمزيد عن زيارة وفد موريتانيا لمصر يراجع جريدة الأخبار المصرية بتاريخ ٧ – ١٥ يوليو ١٩٦٣.

(١٦٢) – للمزيد يراجع، وثائق إدارة البعثات ملف كود رقم ١٦١٥٨٢ – ٤٠٣١.

(١٦٣) – وثائق المؤسسات الانتاجية: ملف كود رقم ٠٠٠٣١٢ – ٣٠٢٦ قرار إعارة الدكتور محمد محمد الفحام مفتشا للغة العربية بموريتانيا والمذكرة الإيضاحية بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٦٣.

(١٦٤) – وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٢٦١٥قرار تشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة لزيارة جمهورية موريتانيا الإسلامية بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٦٣.

(١٦٥)– لمزيد من التفاصيل عن زيارة الوفد المصري لموريتانيا يراجع جريدة الأهرام ٢٩ – ٣٠ نوفمبر، ١ – ٤ ديسمبر ١٩٦٣

(١٦٦) – للمزيد يراجع، وثائق إدارة البعثات ملف كود رقم ١٦١٥٨٢ – ٤٠٣١.

(١٦٧) – مجمع البحوث الإسلامية، ملفات مكتب الأمين العام، ملف احصائيات المنح ١٩٦٣ – ١٩٦٤، بيان بالمنح التي تقررت لعام ١٩٦٣/ ١٩٦٤ على حساب الأزهر.

(١٦٨) – يراجع وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم ٠٤٨١٠٧ – ٠٠٨١.

(١٦٩) – المصدر السابق، ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٨٢١١قرار رئيس الوزراء بسفر الدكتور حاتم أحمد محمد المكاوي ومرفقاته بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦٦.

(١٧٠) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٨٠٣٣٦قرار رئيس الجمهورية بالترخيص لوزارة الصحة بشراء أدوية وإرسالها لجمهورية موريتانيا والمذكرة الإيضاحية بتاريخ ٧ يونيو ١٩٦٤، ويراجع أيضا ملف كود رقم ٠٥٧٤٦٨ – ٠٠٧٥ .

(١٧١) – لقاء مع الملحق الثقافي المصري ومدير المركز الثقافي المصري بموريتانيا الاستاذ الدكتور خالد غريب، بنواكشوط – بيت السفير المصري ٩ فبراير ٢٠١٤

(١٧٢) – محمد ولد محفوظ: الشعر الموريتاني الحديث والتراث – اتصال أم انفصال، بحث منشور بمجلة الوسيط، عدد ١٢ تصدر عن المعهد الموريتاني للبحث العلمي، موريتانيا ٢٠١٣، ص ٦٤.

(١٧٣) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٩٥٥١ – ٠٠٧٨مذكرة من الإدارة الأفريقية بالخارجية المصرية إلي مكتب وكيل وزارة الخارجية ٢٨ يونيو ١٩٦٦.

(١٧٤) – المصدر السابق نفس الملف:مذكرة من الإدارة الأفريقية إلي مكتب وكيل وزارة الخارجية ٢٨ يونيو ١٩٦٦، ومذكرة من إدارة غرب أوربا إلي مكتب وكيل وزارة الخارجية ٢٠ يوليو ١٩٦٦.

(١٧٥) – للمزيد من التفاصيل يراجع، وثائق إدارة البعثات ملف كود رقم ١٢٧٦٠٥ – ٤٠٣١، وكان بعض الطلاب لا يناسبهم مناخ مصر فيصاب ببعض الأمراض مثل حالة الطالب حماد بن الحاج سيد الذي وصل مصر عام ١٩٦٤، وتمت إعادته إلي موريتانيا على نفقة مصر، يراجع، وثائق إدارة البعثات ملف كود رقم ١٦٠٠٠١ – ٤٠٣١.

(١٧٦) – للمزيد يراجع، وثائق إدارة البعثات ملف كود رقم ١٥٩٩١٠ – ٤٠٣١.

(١٧٧) – مجمع البحوث الإسلامية، ملفات مكتب الأمين العام، ملفات مدينة البعوث الإسلامية.

(١٧٨) – وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٠٤٣١٣ من مكتب وزير الداخلية إلي مكتب رئيس الوزراء بتاريخ ١٥ مارس ١٩٦٥.

(١٧٩) – للمزيد عن دعم ألمانيا لإسرائيل يراجع، محمد إسماعيل محمد الجيش: الأوضاع الداخلية في إسرائيل وأثرها على حرب ١٩٦٧، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة ٢٠٠٨، ص ١٤١، ٢١٠–٢١١.

(١٨٠) – وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: ملف كود رقم ٠٠١٥١٠ – ٠٠٧٩ من رئيس مجلس شركة النصر للتصدير والاستيراد إلي مدير عام المؤسسة المصرية العامة للتجارة بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٦٦.

(١٨١) – جريد الجمهورية المصرية بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٦٩

(١٨٢) – للمزيد يراجع، وثائق إدارة البعثات ملف كود رقم ١٢٧٤١٨ – ٤٠٣١.

(١٨٣) – يراجع مجمع البحوث الإسلامية، ملفات مكتب الأمين العام، ملفات المنح.

(١٨٤) – المصدر السابق، ملفات مكتب الأمين العام، من وزارة الخارجية – إدارة العلاقات الثقافية إلي الأمين العام لمجمع البحوث الاسلامية، تقرير عن نشاط جمهورية مصر العربية الإسلامي بالخارج بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١.

(١٨٥) – للمزيد يراجع، وثائق مجلس النظار والوزراء: ملف كود رقم ٠٥٧٤٦٨ – ٠٠٧٥اتفاق التجارة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية موريتانيا الإسلامية ومرفقاته، وملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٢٧٩٠٧ نسخة من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٤ وتضم نسخة من الاتفاق بعد موافقة مجلس الأمة عليه في جلسته الثانية، من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الأول بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٦٤.

(١٨٦) – وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٨١٠٧قرار سفر المهندس محمد صفوت خليفة والمذكرة الإيضاحية بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٦٤.

(١٨٧) – وثائق وزارة الصناعة: ملف كود – ٣٠٢٢ ٠٠١٥٢٦ من قنصلية الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلي وزير الصناعة الخفيفة بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٦٥، ووثائق وزارة مجلس الوزراء: ملف كود رقم ٠٥٥٠٢٦ – ٠٠٨١ من وزارة العلاقات الثقافية الخارجية المصرية إلي سكرتير عام الحكومة بتاريخ ٨ يونيو ١٩٦٥.

(١٨٨) – وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٥٠٤٢٢قرار سفر الدكتور محمد سعيد الرافعي والمذكرة الإيضاحية بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٦٥، ومرفقاتها.

(١٨٩) – المصدر السابق، ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٧١٢٢قرار سفر الدكتور محمد سعيد الرافعي والمذكرة الإيضاحية بتاريخ ١٣ يناير ١٩٦٩، والمذكرة الإيضاحية.

(١٩٠) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ١٦٢٨٠١قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر بتاريخ ٤ مايو ١٩٦٥.

(١٩١) – وثائق وزارة الإسكان: ملف كود رقم – ٤٠٢٣ ٠١٠٤٧٨ محضر اجتماع نائب رئيس الوزراء للمواصلات والنقل مع الوفد المسافر إلي داهومي وسيراليون وموريتانيا ومالي بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٦٥.

(١٩٢) – وثائق وزارة الإسكان: ملف كود رقم – ٤٠٢٣ ٠١٠٤٧٦ تقرير عن زيارة الوفد العربي لجمهوريات داهومي وسيراليون وموريتانيا بتاريخ يونيو ١٩٦٥.

(١٩٣) – وثائق وزارة الصناعة: ملف كود – ٣٠٢٢ ٠٠٠٥٣٦ من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلي وزارة التخطيط بتاريخ ٢١ يناير ١٩٦٧ ومرفقاته.

(١٩٤) – وثائق وزارة الخارجية المصرية: ملف كود رقم ٠٤٩٤١٠ – ٠٠٧٨محضر مقابلة بين محمد عز الدين شرف مستشار السفارة المصرية بباريس و السيد ولد نايان مستشار سفارة موريتانيا في باريس بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٦٧.

(١٩٥) – وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: ملف كود رقم ٠٠١٥٥٤ – ٠٠٧٩ شركة النصر للتصدير والاستيراد التقرير الإحصائي عن نشاط فروع الشركة خلال شهر أغسطس ١٩٦٧.

(١٩٦) – وثائق مجلس الوزراء: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٢٥٠٢ من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية إلي سكرتير عام الحكومة بخصوص تقرير بشأن زيارة موريتانيا والمغرب

والجزائر لدراسة احتمالات تسويق السكر المصري فيها بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٦٧.

(١٩٧) – المصدر السابق: ملف كود رقم – ٠٠٨١ ٠٤٦٨١٠قرار رئيس الوزراء رقم ٨٤٣ لسنة ١٩٦٨ والمذكرة الإيضاحية ومرفقاته بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٨.

(١٩٨) – لمزيد من التفاصيل يراجع وثائق وزارة والتجارة الخارجية: ملف كود رقم – ٠٠٧٩ ٠٠٠٢٥٧

(١٩٩) – جريد الجمهورية المصرية بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٦٩

المصادر والمراجع:

أولا الوثائق العربية غير المنشورة، والأوراق الخاصة والشهادات الشفهية

١. تم الاعتماد على مجموعة مهمة من الوثائق العربية غير المنشورة المودعة بدار الوثائق القومية المصرية، وهي عماد البحث وأهم هذه المجموعات:

وثائق إدارة البعثات

وقد استخدم منها الملفات التالية:

ملف كود رقم ١٢٧٦٠٥ – ٤٠٣١ملف كود رقم ٤٠٣١ – ١٢٧٤١٨

ملف كود رقم ١٥٩٩١٠ – ٤٠٣١ملف كود رقم ٤٠٣١ – ١٦٠٠٠١

ملف كود رقم ١٦١٥٨٢ – ٤٠٣١

وثائق مجلس النظار والوزراء:

وقد تم استخدام وثائق الملف التالي:

ملف كود رقم ٠٥٧٤٦٨ – ٠٠٧٥

وثائق مجلس الوزراء المصري:

وقد تم استخدام وثائق الملفات التالية:

ملف كود رقم ٠٢٧٩٠٧ – ٠٠٨١ملف كود رقم ٠٠٨١ – ٠٤٢١٠١

ملف كود رقم ٠٤٢٥٠٢ – ٠٠٨١ملف كود رقم ٠٠٨١ – ٠٤٢٦١٥

ملف كود رقم ٠٠٤٣١٣ – ٠٠٨١ملف كود رقم ٠٠٨١ – ٠٤٦٨١٠

ملف كود رقم ٠٤٧١٢٢ – ٠٠٨١ ملف كود رقم ٠٤٨١٠٧ – ٠٠٨١

ملف كود رقم ٠٤٨٢١١ – ٠٠٨١ ملف كود رقم ٠٠٨١ – ٠٥٠٤٢٢

ملف كود رقم ٠٥٥٠٢٦ – ٠٠٨١ ملف كود رقم ٠٨٠٣٣٦ – ٠٠٨١

ملف كود رقم ١٦٢٨٠١ – ٠٠٨١

وثائق المؤسسات الإنتاجية:

وقد تم استخدام وثائق الملف التالي:

ملف كود رقم ٠٠٠٣١٢ – ٣٠٢٦

وثائق وزارة الإسكان:

وقد تم استخدام وثائق الملفات التالية:

ملف كود رقم ٠١٠٤٧٦–٤٠٢٣ ملف كود رقم ٠١٠٤٧٨–٤٠٢٣

وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية:

وقد تم استخدام وثائق الملفات التالية:

ملف كود رقم ٠٠٠٢٥٧ – ٠٠٧٩ ملف كود رقم ٠٠٠٨٠٣ – ٠٠٧٩

ملف كود رقم ٠٠١٥١٠ – ٠٠٧٩ ملف كود رقم ٠٠١٥٥٤ – ٠٠٧٩

وثائق وزارة الخارجية المصرية:

وقد تم استخدام وثائق الملفات التالية:

ملف كود رقم ٠٤٦١٨٠ – ٠٠٧٨ ملف كود رقم ٠٠٧٨ – ٠٤٦١٨٥

ملف كود رقم ٠٤٦١٨٦ – ٠٠٧٨ ملف كود رقم ٠٠٧٨ – ٠٤٨٠١٥

ملف كود رقم ٠٤٨٢٧٦ – ٠٠٧٨ ملف كود رقم ٠٤٨٣٥٢ – ٠٠٧٨

ملف كود رقم ٠٤٨٣٥٤ – ٠٠٧٨ ملف كود رقم ٠٠٧٨ – ٠٤٨٥٥٧

ملف كود رقم ٠٤٩٤١٠ – ٠٠٧٨ ملف كود رقم ٠٠٧٨ – ٠٤٩٥٥١

ملف كود رقم ٠٤٩٦١٠ – ٠٠٧٨ ملف كود رقم ٠٤٩٧٦٢ – ٠٠٧٨

ملف كود رقم ٠٤٩٨٠٣ – ٠٠٧٨ ملف كود رقم ٠٠٧٨ – ٠٥٠١٥٢

ملف كود رقم ٠٥٠٥٠٢ – ٠٠٧٨ ملف كود رقم ٠٠٧٨ – ٠٥٠٥٥٩

وثائق وزارة الصناعة:

وقد تم استخدام وثائق الملفات التالية:

ملف كود رقم ٠٠٠٥٣٦–٣٠٢٢ ملف كود رقم ٠٠١٥٢٦–٣٠٢٢

٢. وثائق الأزهر غير المنشورة المودعة بمجمع البحوث الإسلامية

وثائق مجمع البحوث الإسلامية:

وتم استخدام ملفات مكتب الأمين العام

٣. الأوراق الخاصة:

جمال الدين الشيال: "تقرير عن موريتانيا أو شنقيط" بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٦٠ مودع بمكتبة الأسكندرية ضمن أوراق جمال الدين الشيال.

٤. الشهادات الشفهية

لقاء مع الملحق الثقافي المصري ومدير المركز الثقافي المصري بموريتانيا الاستاذ الدكتور خالد غريب، بيت السفير المصري بنواكشوط ٩ فبراير ٢٠١٤.

ثانيا: المذكرات والمراجع والرسائل العلمية والمقالات والأبحاث العربية

- أمين إسبر: مسيرة الوحدة الإفريقية، ط٢، دار الكلمة للنشر،لبنان١٩٨٣.

- جمال زكريا قاسم، صلاح العقاد: بناء الدولة، فصل ضمن كتاب، نصر السيد نصر (إشراف): الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة، ط ١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨.
- حماه الله ولد السالم: موريتانيا في الذاكرة العربية، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥.
- حسن محمد حسن البدوي: العلاقات المصرية – المغربية ١٩٥٦ – ١٩٨١، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠١
- زايدي وردية: استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر ٢٠١٢.
- السيد ولد أباه: الدولة والقوي السياسية، بحث ضمن كتاب موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، سلسلة الثقافة القومية عدد ٢٨، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.
- الشيخ حماة الله ولد محمد: العلاقات المغربية – الموريتانية (١٩٥٦ – ١٩٧٨)رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ٢٠١٤.
- عبدالعظيم رمضان (إشراف ومراجعة): الوزارات المصرية، ج ٣، ق١، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.
- عبدالعظيم رمضان (إشراف ومراجعة): الوزارات المصرية، ج ٣، ق٢، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦.
- عبدالواحد النبوي: وثائق الخارجية المصرية مصدرا لتاريخ المملكة العربية السعودية ١٩٣٦ – ١٩٥٦ دراسة تحليلية، بحث منشور بمجلة كلية الآداب – جامعة بنها عدد ١٤ يناير ٢٠٠٦.
- محمد الأمين ولد سيدي أحمد: السلطة والفقهاء في إمارة الترارزة خلال القرن التاسع عشرن، ط١ ، مطبعة المنار، نواكشوط ٢٠٠٣.
- محمد سعيد بن أحمدو: موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي، دراسة في إشكالية الهوية السياسية ١٩٦٠ – ١٩٩٣، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٣.
- محمد على داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ٢٠٠٤.
- محمد المختار بن سيد محمد الهادي: المجتمع والسلطة في موريتانيا ١٩٦١ – ١٩٧٨، ط١، المطبعة الجامعية، نواكشوط ٢٠١٣
- محمد ولد محفوظ: الشعر الموريتاني الحديث والتراث – اتصال أم انفصال، بحث منشور بمجلة الوسيط، عدد ١٢ تصدر عن المعهد الموريتاني للبحث العلمي، موريتانيا ٢٠١٣.
- محمد اسماعيل محمد، عبد الخالق عامر: قضية موريتانيا، ط ١، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦١.
- المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، ط ١، كارثلا للنشر، باريس ٢٠٠٦.
- يواقيم رزق مرقص (إشراف ودراسة) الوزارات المصرية، ج ٢ (١٩٥٣ – ١٩٦١)، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩.

- يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ط ١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- Willis, Jeffrey H.: Western Sahara, A Land of Conflict, A Thesis for Master of Science in International Relations, Tory State Universtiy, North Carolina, USA, ١٩٩١

رابعا: الدوريات:

- **جريدة الأخبار المصرية:**

وقد استخدمت منها الشهور والسنوات التالية:

يناير ١٩٦٠، يوليو ١٩٦٣، يناير ١٩٦٨ يونيو ١٩٦٨يونيو ١٩٦٩نوفمبر ١٩٦٩فبراير ١٩٧٠مايو ١٩٧٠

- **جريدة الأهرام المصرية:**

وقد استخدمت منها الشهور والسنوات التالية:

أغسطس، نوفمبر ١٩٦٠، ديسمبر ١٩٦٣يوليو ١٩٦٤، فبراير، مارس، ابريل، يوليو، أغسطس، نوفمبر ١٩٦٧ ٨ نوفمبر ١٩٦٨فبراير ١٩٧٠، يوليو ١٩٧٠سبتمبر ١٩٧٠

- **جريدة الجمهورية المصرية:**

وقد استخدمت منها الشهور والسنوات التالية:

أكتوبر ١٩٦٨يونيو، سبتمبر ، أكتوبر ١٩٦٩،سبتمبر، أكتوبر ١٩٧٠

- **مجلة الفيصل السعودية**، عدد ١٨٦، ذو الحجة ١٤١٢، يونيو ١٩٩٢.